جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: مالية وتجارة دولية

دور سياسات التحفيز في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر
دراسة مقارنة بين الجزئر والمغرب

إعداد الطالبين:

✓ زين عبد الرزاق

✓ زغدي محمد لمين

تحت إشراف الدكتور:

الاخضر بن عمر

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د. السعيد بوشول	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	رئيسا
د. الاخضر بن عمر	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	مشرفا ومقررا
د. عبد الحق طير	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى :

﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾

سورة آل عمران الآية 7

شكر وعرفان

بعد الحمد لله وشكره جلّ وعلا

نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذنا الفاضل

الدكتور الاخضر بن عمر

الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل، حيث قدم لنا كل النصح والإرشاد طيلة فترة الإعداد فله منا كل الشكر والتقدير.

كما نتقدم بجزيل الشكر لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم ومراجعة هذا العمل وتصويبه.

الإهداء

إلى التي تحمل اخف كلمة نطق بها السان

ونبع منها الحنان لكي امي الحبيبية

إلى صاحب القلب الكبير الذي كان

هويتي حيثما اسير وعلمني الخير على

خطى المصطفى لك أبي الغالي

أسأل الله ان يطيل في عمرهما وان يمنحهما العافية ويجعل عاقبتهما

الجنة عرضها السموات والارض.

الى القلوب التي احاطتني بالرعاية ورافقتني

في دروب الحيات اخوتي واخواتي

وإلى كل من مد لنا يد العون في هذا العمل .

إلى هؤلاء وأولئك أهدي ثمرة جهدي .

عبد الرزاق

الإهداء

إلى روح ابي الطاهرة رحمه الله

إلى التي تحمل اخف كلمة نطق بها السان

ونبع منها الحنان لكي امي الحبيبية

أسأل الله ان يطيل في عمرها وان يمنحها العافية ويجعل عاقبتها

الجنة عرضها السموات والارض .

الى القلوب التي احاطتني بالرعاية ورافقتني

في دروب الحياة اخوتي واخواتي

وإلى كل من مد لنا يد العون في هذا العمل .

إلى هؤلاء وأولئك أهدي ثمرة جهدي .

محمد الامين

الملحص:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد مصادر التمويل الخارجي، ويلعب دورا هاما وحيويا نظرا لما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية للتخفيف من أعبائها ومساهمته في توليد الادخار كما يساهم في توظيف العمالة الوطنية وتقليل معدلات البطالة، علاوة على أنه يساهم بشكل كبير في نقل التقنية الحديثة، ونظرا لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فقد اتجهت معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية في فتح أبوابها أمام هذا الأخير، وأصبح هذا النوع من الإستثمارات مجالا للتنافس بين الدول وساحة للتسابق.

جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من القضايا ذات الأهمية لدول المغرب العربي نظرا للمنافع التي يولدها مقارنة بالأنواع الأخرى من تدفقات رؤوس الأموال الخارجية، وفي هذا السياق تسعى دول المغرب العربي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر مستخدمة في ذلك عدة أساليب أهمها الحوافز الضريبية، إذ أصبحت البلدان تتنافس فيما بينها لجذب المستثمرين الأجانب لإستثمار أموالهم في بلدهم .

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الاجنبي . التمويل الخارجي . الحوافز الضريبية .

***Summary**:*

Foreign direct investment is one of the sources of external financing, and it plays an important and vital role due to the services it provides for economic development to alleviate its burdens and its contribution to generating savings. Foreign direct investment Most countries, whether developed or developing, have tended to open their doors to the latter, and this type of investment has become an area for competition between countries and an arena for competition. Attracting foreign direct investment is one of the issues of importance to the Maghreb countries due to the benefits it generates compared to other types of foreign capital flows. To attract foreign investors to invest their money in their country.

Keywords: foreign investment. External financing. tax incentives

الفهرس

الموضوع	ص
الآية	
شكر وعرفان	
الاهداء	
	أ
الفصل الأول **الاطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر**	
المبحث الأول: ماهية السياسات التحفيزية	**06**
المطلب الأول: تعريف سياسات التحفيز وخصائصه	06
المطلب الثاني: أهداف سياسات التحفيز وأهميتها	12
المطلب الثالث: شروط نجاح سياسة التحفيز	16
المبحث الثاني: أشكال التحفيزات في مجال الاستثمار	**17**
المطلب الأول: الحوافز الضريبية	23
المطلب الثاني: الحوافز المالية	25
المطلب الثالث: الحوافز الإدارية والمؤسسية	27
الفصل الثاني: **فعالية سياسة التحفيز في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة الجزائر، والمغرب**	
المبحث الأول مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر لكل من الجزائر، والمغرب	**32**
المطلب الأول مقارنة المعاملة القانونية للإستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، والمغرب	36
المطلب الثاني: تقييم مناخ الاستثمار في كل من الجزائر والمغرب وفقا للمؤشرات الدولية	39
المبحث الثاني: الحوافز الضريبية والضمانات المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة	**42**

المطلب الأول :الحوافز الضريبية والضمانات المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	45
المطلب الثالث الحوافز الضريبية والضمانات المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب	49
المبحث الثالث واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة	**52**
المطلب الأول التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول الدراسة	56
المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول الدراسة	57
المطلب الثالث عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة	62
خلاصة الفصل	**63**
الخاتمة	**64**
قائمة المراجع	**66**
الملاحق	

مقدمة

مقدمــة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد مصادر التمويل الخارجي، ويلعب دورا هاما وحيويا نظرا لما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية للتخفيف من أعبائها ومساهمته في توليد الادخار كما يساهم في توظيف العمالة الوطنية وتقليل معدلات البطالة، علاوة على أنه يساهم بشكل كبير في نقل التقنية الحديثة، ونظرا لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فقد اتجهت معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية في فتح أبوابها أمام هذا الأخير، وأصبح هذا النوع من الإستثمارات مجالا للتنافس بين الدول وساحة للتسابق.

جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من القضايا ذات الأهمية لدول المغرب العربي نظرا للمنافع التي يولدها مقارنة بالأنواع الأخرى من تدفقات رؤوس الأموال الخارجية، وفي هذا السياق تسعى دول المغرب العربي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر مستخدمة في ذلك عدة أساليب أهمها الحوافز الضريبية، إذ أصبحت البلدان تتنافس فيما بينها لجذب المستثمرين الأجانب لإستثمار أموالهم في بلدهم .

والجزائر كغيرها من الدول فهي بحاجة ملحة لعملية التنمية السريعة من خلال التدخل في عملية جذب الإستثمار الأجنبي المباشر عن طريق آليات وميكانيزمات جديدة من أجل تكييف اقتصادها بما يتماشى ومتطلبات اقتصاد السوق، وذلك بالتخلي عن النظم التسييرية القديمة في الجهاز المصرفي والمالي ووضع آليات وميكانيزمات جبائية جديدة لفائدة المتعاملين سواء المحليين أو الأجانب وكذا التسيير الحسن لهذه التحفيزات الجبائية من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وترقيته، وليكون بمثابة القوة الدافعة لتقدم الاقتصاد الوطني وإنعاشه.

إشكالية البحث:

تعاني بلدان المغرب العربي من مشكل توفير القدر اللازم من رأس المال لتمويل إحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونظرا لعدم كفاية رأس المال المحلي لجأت للحوافز الضريبية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وفي هذا الإطار يطرح موضوع البحث التساؤل الرئيسي الآتي:

ما فعالية الحوافز الضريبية الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، وما هي سبل تفعيلها في الجزائر؟

من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤلات التالية:

هل ساهمت السياسات التحفيزية الى رفع مستويات الاستثمار الاجنبي المباشر في كل من الجزائر والمغرب؟

ومن هنا نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هو المقصود بسياسات التحفيز؟ وما هي شروطه؟

2- ما هو واقع المناخ الاستثماري في كل من الجزائر والمغرب؟

3- ما هي الحوافز الممنوحة للاستثمار الاجنبي المباشر في كل من الجزائر والمغرب؟

4- أي الدولتين الجزائر والمغرب كانت سياسات التحفيز فيها اكثر نجاعة في استقطاب المزيد من الاستثمار الاجنبي؟

ما الذي يدفعنا إلى إفتراض إنخفاض القدرة التنافسية للدولة الجزائرية مقارنة بتونس والمغرب؟

فرضيات البحث:

للإجابة عن التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية ندرج الفرضيات التالية:

- ✓ توفير مناخ إستثماري ملائم يعزز من ثقة المستثمر الأجنبي ويزيد من تدفقات الاستثمارات
- ✓ الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر، والمغرب.
- ✓ لم يكن للحوافز الضريبية دور فعال في الجزائر مقارنة والمغرب.
- ✓ إنخفاض حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر مقارنة والمغرب،
- ✓ إضافة إلى عدم قدرتها على توزيع إستثمار أجنبي المباشر الوارد إلى مختلف القطاعات.

أسباب البحث:

- ✓ الميل إلى الخوض في المواضيع الحديثة التي تعرف تطورات وتحولات متلاحقة.
- ✓ الأهمية التي تتميز بها الضرائب، ومحاولة إبراز دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال دعم الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- ✓ التعرف على الدور الذي تلعبه الحوافز الضريبية في جذب الإستثمار الأجنبي.
- ✓ إعتبار الإستثمار الأجنبي المباشر موضوع الساعة ويشغل الأوساط الإقتصادية الوطنية.
- ✓ محاولة تسليط الضوء على قدرات دول المغرب العربي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

أهمية البحث:

✓محاولة تزويد الباحثين ببعض المعارف والمبادئ العلمية في الموضوع.

✓إثراء المكتبة بمراجع تخص مجال الضرائب والاستثمار الأجنبي المباشر.

✓تزايد الإهتمام بموضوع الحوافز على مستوى السياسات الوطنية والدولية.

✓تكمن أهمية البحث في إدراك حقيقة أن الحوافز الضريبية تقوم بدور المحرك الرئيسي لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

أهداف البحث

✓دراسة الإطار النظري للموضوع من خلال عرض النظريات التي حاولت تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر.

✓مقارنة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر وإبراز مدى مساهمتها في جذب الاستثمارات نحو بلدان المغرب العربي .

✓عرض حصيلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى منطقة المغرب العربي.

✓محاولة تحديد نقاط القوة والضعف، الفرص والتهديدات التي تميز بيئة الأعمال في بلدان المغرب العربي.

منهج البحث:

المنهج الوصفي التحليلي: لتفسير ظاهرة أثر الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحليل البيانات والجداول . المنهج الإحصائي المقارن: قصد القيام بمقارنة الحوافز التي تقدمها كل دولة من دول المغرب العربي ومقارنة تدفق إستثمارات كل دولة .

الأدوات المستخدمة في البحث:

تستخدم العديد من الكتب والمراجع العربية والأجنبية الخاصة بالموضوع، بالإضافة إلى المراجع الالكترونية المتوفرة من هيئات الاستثمار في بلدان المغرب العربي، وكذا التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية ذات الصلة.

الدراسات السابقة

دراسة"حميد بوزيدة، "النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الإقتصادي في الفترة (2004-1992)" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتسيير،جامعة الجزائر، 2004، حيث تطرق

الباحث في دراسته هذه إلى الضريبة وتطورها ودورها في التنمية الإقتصادية وتوجيه الاستثمار في الجزائر، كما تطرق الباحث إلى الإصلاح الضريبي ومحددات النظام الاقتصادي الجزائري، وإلى محددات النظام الضريبي الجزائري وفعاليته وتحدياته.

عبد القادر بابا، "سياسة الإستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة لجزائر، 2004، توصلت هذه الدراسة أن التطورات العالمية المعاصرة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لها إمتيازات قليلة، وأن مناخ الاستثمار غير ملائم ولا يعمل على جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية أو المحلية بسبب المشاكل والعراقيل التي يعاني منها المستثمر.

رمضاني علاء، "أثر التحفيزات الجبائية في ظل الاصلاحات الاقتصادية"، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2002، تعرضت هذه الدراسة إلى تأثير التحفيزات في مجال الإمتيازات الضريبية على المجال الاستثماري وتوصلت إلى أن الضريبة تعتبر أداة للتأثير في المجال الاقتصادي وخاصة تشجيع الإستثمارات، وتمركز معظم المشاريع الإستثمارية في مناطق الشمال فقط.

ويتناول في هذه الدراسة مقارنة بالدراسات السابقة دراسة الحوافز الضريبية التي تمنحها كل دولة من دول المغرب العربي وتحديد حجم تدفقات الإستثمارات الأجنبية والمقارنة بين الدول لمعرفة نقاط القوة وضعف والإستفادة منها .

هيكل البحث:

يتضمن هيكل البحث الى فصلين : الفصل الأول: تناول مفاهيم أساسية حول دور سياسات التحفيز في الاستثمار الأجنبي المباشر، يتضمن أشكال ومحددات الإستثمار الأجنبي المباشر الفصل الثاني: الفصل الثالث فعالية الحوافز الضريبية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة الجزائر، والمغرب

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي سياسات التحفيز

تمهيد:

إن توفير الشغل من الاهتمامات الكبرى لأية دولة، ومن أجل توفيره سطرت الجزائر برامج متعددة ومتنوعة للتخفيف من حدته، ومن بين الحلول الاقتصادية المطروحة ضمن السياسة الاقتصادية، التحفيز الجبائي الموجه والهادف لتشجيع التشغيل وخلق الاستثمارات والمحافظة على نشاطها. نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى إبراز مكانة التحفيز الجبائي ضمن برامج الإصلاح الجبائي في الجزائر وأثره على الاستثمار والتشغيل، وسوف نعمد في هذه الدراسة الى إجراء مقارنة بين المؤسسات التابعة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والتي تنشط دولتي الجزائر والمغرب، حيث استفادة هذه المؤسسات من جملة من الإعفاءات والتخفيضات الضريبية، ما شجع كثيراً منها على التوسع في استثماراتها وإنشاء مشاريع جديدة بالإضافة الى توفير مناصب عدد أكبر من مناصب الشغل

المبحث الأول: ماهية السياسات التحفيزية:

تعتبر الحوافز أداة طبيعة ومهمة في أيدي القيادات الإدارية والمشرفين الإداريين في أي منظمة، حيث يمكن استخدامها لتؤدي وظيفة مهمة في تنظيم سلوك العاملين نحو أنفسهم ونحو المنظمة وأهدافها وطموحاتها وإدارتها، ونحو الإنتاجية وعملياتها.[1]

المطلب الأول: تعريف سياسات التحفيز وخصائصه:

اولا: تعريف سياسات التحفيز

من خلال المفاهيم التي يتم عرضها يتبين أن أسماء التحفيز واسعة، فهناك من يطلق اسم التحفيز الحوافز والبعض الآخر يسميه بالحافز أو الحفز، وفي البداية يتم توضيح معنى التحفيز ثم الحوافز، الحافز والحفز.

التحفيز هو ممارسة إدارية للمدير للتأثير في العاملين من خلال تحريك الدوافع والرغبات والحاجات لغرض إشباعها وجعلهم أكثر استعداد لتقديم أفضل ما عندهم بهدف تحقيق مستويات عالية من الاداء والانجاز في المنظمة.[2]

ويؤكد هذا التعريف أن التحفيز من اختصاص المدير، الغرض من تعبئة العاملين وجعلهم أكثر جاهزية لاجل ترجمة هذا الاستعداد في شكل انجازات للمنظمة وبالتالي يعد هذا المفهوم واسعا نظرا ونفسيا بدنيا لبراز أهداف التحفيز ونتائجه عل ارض الواقع

كما يعرف التحفيز أنه تلك المجهودات التي تبدلها الدارة لحث العاملين على العمل وذلك من خلال إشباع حاجاتهم الحالية وخلق حاجات جديدة لديهم والسعي نحو إشباع تلك الحاجات شريطة ان يتميز ذلك بالاستمرارية والجديدة ويركز مضمون هذا المفهوم على أن زيادة إنتاجية الافراد ترتبط باستمرارية الادارة في بذل مجهودات لشباع حاجاتهم المتنوعة مع البقاء على التجديد في طرق الشباع، وهذا يشير بصفة غير مباشرة إلى تغير وتطور حاجات الافراد مع الزمن الحوافز هي كل شيء

[1] . مقداد ربيعة، معاملة الاستثمار في القانون الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع قانون التنمية الوطنية، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري – تيزي وزو، 2008 ،ص .25.

[2]. صالح مهدي، وآخرون، الادارة والاعمال، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الاردن،2007، ص459.

يخفف من الحاجة ويقلل من مفعول الدافع، وفي مجال العمل فهي كلما يتلقاه الفرد من عوائد مادية ومعنوية مقابل أدائه العمل (رواتب، مكافآت، ترقيات، تقدير وغيرها).[1]

ويتضح من خلال هذا التعريف أن الحوافز في مجال العمل تتراوح ما بين الاشياء المادية والمعنوية التي تسمح للعامل أن يعبر عن أدائه وفي نفس الوقت تستخدم كعامل أساسيا لشباع الحاجة ولحقيق الدافع.

كما تعرف الحوافز بأنها محركات خارجية للفرد تعمل على إثارة الحاجة وتقوية شدة إلحاحها، وقد تكون الحوافز مادية كاملكافآت وزيادة الراتب والمنافع المادية الاخرى، آو تكون معنوية كزيادة السلطة أو الحصول على لقب او مكتب فحم وغيرها من الامور الهامة التي لا تقاس بمعايير مادية حسب هذا المفهوم يتضح أن كل من الحوافز المادية والمعنوية تستخدم لغرض إثارة الحاجة التي تنعكس بدورها على السلوك ومستويات الاداء، أي كلما كانت الحوافز المعنوية والمادية ذات قيمة، كلما بذل الفرد مجهودات مضاعفة في العمل للحصول عليها . الحافز هو مؤثر غرضه إثارة الدوافع وتحقيق الاستجابة لها وبهذا، فانه نابع من بيئة العمل، كما أن المدير يمكن أن يقدمه للمرؤوسين مراعيا في ذلك سياسات وتقاليد العمل في المنظمة .[2]

يبين هذا التعريف أن الحافز يتعلق بالعمل هدفه تفعيل الدافع اتجاهه، كذلك يبين هذا التعريف أن المدير لديه حرية التصرف في كيفية منح الحافز شريطة أن يلتزم بقواعد المؤسسة التي تختص بتنظيم هذه يعرف الحافز انه الاسلوب أو التجزئة ، ايصا سياسة التي تشبع حاجات ورغبات الافراد وتحريك دوافعهم، وعلى ذلك فان الحوافز تؤثر على انجاز الفرد طالما أنها مرتبطة بالدافعية.[3]

ومن خلال هذا المفهوم يتبين أن الحافز يعتمد على سياسة معينة تعمل على تحقيق متطلبات الافراد وتنمية الدوافع حتى تكون هناك انجازات فعالة أما الحفز فيعرف بأنه مؤثر خارجي يحرك وينشط سلوك الفرد ال إشباع تلك الحاجات والرغبات، وهذا فان عملية الحفز يمكن اعتبارها متغير

[1]. محمد الصيرفي، إدارة الافراد والعالقات الانسانية، دار قنديل، ط1،عمان، الاردن 2003، ص297.

[2]. صالح مهدي محسن العامري وطاهر منصور الغالبي، لادارة والاعمال، مرجع سبق ذكره، ص 458.

[3]. عبد الرحمان توفيق، المناهج التدريبية المتكاملة منهج تنمية الموارد البشرية والفراد تقييم أداء المرؤوسين وتحفيزهم، مركز الخبرات المهنية للادارات ط3 بدون بلد، 2004، ص65 .

وسيط لا يمكن ملاحظته بطريقة مباشرة و يؤثر على سلوك الفرد لكن يمكن استنتاجه من سلوك الفرد ذاته فمن خلال أدائه يمكن معرفة ما إذا كان الفرد محفزا أم لا .[1]

ويمكن اعتبار هذا التعريف انه مجزا إلى جزئيين : الأول يتضمن تعريف الحفز من حيث انه مؤثر يتواجد في البيئة الخارجية، يتحدد في شكل حوافز مادية و معنوية تثير السلوك و تنشطه بطريقة ايجابي، أما الجزء الثاني منه فهو يوضح الحفز على انه عملية لا يمكن ملاحظتها تتوسط الحاجات والسلوك جمعن أن هذه العملية تشبع الحاجة ومن جهة تؤثر على السلوك بحيث يمكن استنتاجه انطلاقا من مستويات الاداء في العمل سياسة التحفيز، هي السياسة التنظيمية المتعلقة بأنواع كميات المكافآت و الطرق التي توزع بها في المنظمات.[2]

ويشير هذا المفهوم أن سياسة التحفيز نابعة من فلسفة التنظيم التي تحدد سلم الاجور، مقدار المكافآت والطريقة المتبعة في منحها، أي أن هذه السياسة الخاصة بالحوافز هي انعكاس تصورات المؤسسة ونظرتها لافرادها.

من حيث اللغة يشير مصطلح الحوافز إلى (حفّزه، دفعه الى الخلف، والليل يحفز النهار أي يسوقه ورايته متحفزا اي مستفزا مستعجلا لايمكن جلوسه في الأرض.

أما من حيث الإصطلاح فقد تعددت وتنوعت التعريفات المتعلقة بالحوافز من الأدب النظري المنشور وذلك تبعا لإختلاف وتباين منطلقات وجهات نظر العلماء الباحثين.

حيث عرفت الحوافز بأنها مجموعة من العوامل التي تعمل على إثارة القوى الحركية والذهنية في الإنسان والتي تؤثر على سلوكه وتصرفاته.

"التحفيز هو الوسائل المختلفة التي تستعملها الإدارة لحث العمال وتشجيعهم على زيادة الإنتاج بشكل أو بآخر، والوصول بمعدلاته وأرقامه إلى ما هو مخطط له، مما يدفع بعجلة الإنتاج إلى الأمام نحو تحقيق كفاية إنتاجية للمؤسسة"

[1]. علي عباس، أساسيات علم الدارة، دار الميسرة ط1، عمان، الاردن، 2004، ص169.

[2]. طارق شريف يونس، معجم مصطلحات العلوم الادارية والمحاسبة والانترنيت، دار وائل للنشرط1،عمان، الاردن،2005، ص101.

"التحفيز هو عبارة عن طاقة موجهة للحصول على الرضى من طرف العمال، وهو يمثل استثمار يهدف إلى امتصاص ضغط معين"

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن التحفيز هو دفع الأفراد وتشجيعهم من أجل القيام بعملهم بشكل أفضل من أجل تحقيق النجاعة الاقتصادية للمنظمة.[1]

وهناك ثلاثة عناصر للتحفيز وهي:

أ– القدرة:

يمكن للشخص المؤهل أو القادر على القيام بعمل معين تحسين أدائه عن طريق التحفيز بخلاف الشخص العاجز غير المتدرب أو غير المؤهل، وهنا تظهر أهمية التكوين المتواصل.[2]

ب –الجهد:

وهو يشير إلى الطاقة والوقت اللازمين لتحقيق هدف معين، حيث أن مجرد وجود القدرة وحدها لا تكفي.

ج –الرغبة:

إذا لم تكن الرغبة موجودة فإن فرصة الوصول إلى النجاح في العمل تقل، حتى ولم تم أداؤه فعلا، ومن هنا تظهر ضرورة التركيز على علاقة العامل بعمله وبالمؤسسة وبرسالتها وتبنيه لأهدافها.

وتشمل الحوافز كل الأساليب المستخدمة لحثّ العاملين على العمل المثمر (الحوافز بأنها عبارة عن مجموعة من المتغيرات الخارجية من بيئة العمل او المجتمع والتي تستخدم من قبل المنظمة في محاولة للتأثير على الرغبات والإحتياجات كما تعرف الحوافز بأنها كلّ ما يتعلق باستخدام الوسائل الممكنه لحث الموظفين على العمل الجيد، وتعرف الحوافز بأنها مجموعة العوامل والمزايا التي تهيؤها الإدارة للعاملين لتحريك قدراتهم الإنسانية مما يزيد من كفاءة ادائهم لأعمالهم على نحو أكبر وأفضل وذلك بالشكل الذي يحقق لهم حاجاته وأهدافهم ورغباتهم وبما يحقق أهداف المنظمة أيضا.

[1] . عماري وليد، الحوافز والحواجز القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2011 ،ص .52

[2] . –معيفي العزيز، الوسائل القانونية لتفعيل الاستثمارات في الجزائر، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري– تيزي وزو، 2015 ،ص .17

وفي تعريف آخر عرفت الحوافز بأنها عملية تنشيط واقع الأفراد (العاملين) بطرائق ايجابية او سلبية بهدف زيادة معدلات الإنتاج وتحسين الأداء.

وتعرف الحوافز بأنها الوسائل او العوامل الخارجية التي تشبع حاجات العامل وتوجه سلوكه على نحو معين[1].

وفي رؤية أخرى تعرف الحوافز على أنها مثير خارجي يعمل على خلق او تحريك الدافع (مثير داخلي) ويوجه الفرد ايجابا نحو الحصول على الحافز بما يؤدي لإشباع الفرد لسلوك معين يتفق مع الأداء الذي تطلبه الإدارة.

كما عرفت الحوافز بأنها اساليب ووسائل تستخدمها المنظمة لحث العاملين على أداء متميز بروح معنوية عالية.

وفي تعريف آخر عرفت الحوافز بأنها الوسائل المادية والمعنوية المتاحة لإشباع الحاجات والرغبات المادية والمعنوية للأفراد ويعرف ابو الكشك الحوافز بأنها تلك العوامل والمؤثرات والمغريات الخارجية التي تشجع الفرد علي زيادة ادائه، وتقدم نتيجة لأدائه االمتفوق والمتميز وتؤدي الى زيادة رضائه وولائه للمؤسسة وبالتالي الى زيادة ادائه وانتاجه مرة اخرى[2].

- تعرف الحوافز بأنها الوسائل المادية والمعنوية المتاحة لإشباع الحاجات والرغبات المادية والمعنوية للأفراد واجرائيا يقصد بها في هذا البحث هو كل ما تقدمه بلدية غزة من وسائل مادية ومعنوية تؤدي الى رفع أداء الموظفين (رؤساء ومرؤوسين) في العمل وتعمل على اشباع حاجاتهم وضمان ولائهم.
- يقول ميشيل ارمسترونج (تحفيز الأفراد وهي عملية تحريك الأفراد في الإتجاه الذي تريده لهم، ويمكن للمؤسسة ككل ان تقدم المضمون الذي ممكن من خلاله تحقيق مستويات عالية من التحفيز من خلال انظمة المكافأة، وتوفير فرص التعليم والتحسين، ومديري – الأفراد – لا يزال لهم الدور الرئيسي في استخدام مهاراتهم الخاصة في التحفيز ليجعلوا اعضاء فريقهم يقدمون افضل ما لديهم.

[1] . عسالي نفيسة، المجلس الوطني للاستثمار كآلية لتفعيل الاستثمارات في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع القانون العام، تخصص القانون العام للأعمال، كلية الحقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة – بجاية، 2013 ، .ص8

[2] . معيفي العزيز، الوسائل القانونية لتفعيل الاستثمارات في الجزائر، مرجع سابق، ص .16

- ويقول كين بلانشارد (بالنسبة لما يراه الدكتور جيرالد جرهام) الأستاذ بجامعة ولاية ويتشا الحوافز هي:

– ما ياتي مباشرة من المديرين : بدلا من تأتي الحوافز من حيث لايدري الموظفون، فان الموظفين يقدرون كثيرا قيمة التقدير الذي ياتي مباشرة من مديريهم او مشرفيهم[1].

– ما يتوقف على الأداء : يريد الموظفون دائما تقدير جهودهم في اداء وظائفهم، ولهذا تستند الحوافز شديدة الفاعلية على اداء الوظيفة، وليس على الأشياء الأخرى التي لا تتعلق بالأداء مثل الحضور والإنصراف، وحسن المظهر وما إلى ذلك .[2]

مما سبق نلاحظ أن مجموعة التعريفات التي ذكرها العلماء والباحثون عن الحوافز أنها متقاربة من حيث دلالتها وتصب في مجرىً واحد في مجملها تشير الى أن الحوافز هي عبارة عن مجموعة من العوامل والمؤثرات الخارجية التي تعدها الإدارة بهدف التأثير على سلوك العاملين لديها من أجل رفع كفائتهم وانتاجيتهم[3].

ووفقا لهذا المفهوم يجب أن نفرق بين الحافز والدافع، فالحافز خارجي، اما الدافع فهو داخلي ينبع من داخل الانسان، ولكن الحوافز يمكن أن تحرك وتوقظ الدوافع.

هو مجموعة وسائل متعددة تستخدمها المؤسسة أو منظمة معينة لكي تقدمها للعاملين لتحفيزهم على الإنتاج بشكل أفضل، ويهدف التحفيز إلى إرضاء العاملين بشكل أو بآخر لكي يبذلوا كثير من الجهد.

يعتبر التحفيز هو المولد الأساسي للنشاط والفاعلية في العمل، لذلك يجب استخدام أسرع الأساليب وأكثرها فائدة لتحقيق أهداف المؤسسة وهي زيادة الإنتاج والنمو الاقتصادية، وهو الدافع الأساسي الذي يدفع الإنسان على التميز والنجاح مما يؤدي إلى ظهور التقدير والاحترام له من قبل المجتمع.

---

[1] . معيفي العزيز، المرجع نفسه، ص .16

[2] . لعماري وليد، مرجع سابق، .2ص.

[3]- Loi n° 63-277, du juillet 1963, portant code investissements, joradp 53 de 02 aout 1963 (abrogée). .

قامت الكثير من الدراسات العربية والأجنبية حول موضوع التحفيز وأهميته في حياة الإنسان، حيث أن العمليات التحفيزية ضرورية لتشجيع الأفراد على الاستمرارية في العطاء سواء على المستوى العملي وتقديم الدعم الإيجابي ورفع الروح المعنوية لهم، سوف نتعرف على المفهوم العام للتحفيز ومساهمته في تعزيز وتوجيه الفرد على حسب المصلحة العام، وأيضا تأثير التحفيز على نفسية الانسان.[1]

ثانيا: خصائص سياسات التحفيز

يجب أن يتسم نظام الحوافز ببعض الخصائص من أهمها:

1- القابلية للقياس: يجب أن تترجم السلوكيات والتصرفات والإنجاز الذي سيتم تحفيزه في شكل وتقديره وقياس أبعاده.

2- إمكانية التطبيق: ويشير هذا إلى تحري الواقعية والموضوعية عند تحديد معايير الحوافز بلا مبالغة في تقدير الكميات أو الأوقات أو الأرقام.

3- الوضوح والبساطة: لابد من وضوح نظام الحوافز وإمكانية فهمه واستيعاب وأسلوبه والاستفادة منه وذلك من حيث إجراءات تطبيقية وحسابية.

4- التحفيز: يجب أن يتسم الحوافز بإنارة همم الأفراد وحثهم على العمل والتأثير على دوافعهم لزيادة إقبالهم على تعديل السلوك وتحقق الأداء المنشود.

5- المشاركة: يفضل أن يشارك العاملين في وضع نظام الحوافز الذي سيطبق عليهم بما يؤدي لتبنيهم وتحمسهم وزيادة إقناعهم به والدافع عنه.

6- تحديد معدلات الأداء: يعتمد نظام الحوافز بصورة جوهرية على وجود معدلات محددة وواضحة وموضوعية للأداء ويجب أن يشعر الأفراد بأن مجهوداتهم تؤدي للحصول على الحافز من خلال تحقيقهم تلك المعدلات.[2]

[1] . خير قدور، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الإصلاح والواقع، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم 24 الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2003 ،ص .18

[2] . خير قدور، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الإصلاح والواقع، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم 24 الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2003 ، ص .18

القبول: يتسم النظام الفعال للحوافز بقبوله من جانب الأفراد المستفيدين منه، وإلا فقد أهميته وتأثيره لتحقيق أهدافه المنشودة.

8- الملائمة: تفقد الحوافز أهميتها إذا حصل جميع العاملين على نفس المقدار منها إذ يجب أن تعتمد في مداخلها وطرقها على مراعاة الاختلافات في المستويات الإدارية والأعمار السنية والحاجات الإنسانية والكميات والأرقام والجودة.

9- المرونة: يجب أن يتسم نظام الحوافز بالاستقرار والانتظام ألا أن تلك لا ينفي إمكانية تطويره أو تعديل بعض معاييره إذا استدعى الأمر ذلك.

10- التوقيت المناسب: تتعلق فعالية تقديم الحوافز بالتوقيت، فالثواب الذي يتبع السلوك بسرعة أفضل من الذي يتم بعد فترة طويلة من حدوث الفعل والتصرف.

مدى تلائم الحافز مع الدافع الموجود لدى العامل، فإذا كانت الحوافز المعطاة للعمال تتلائم مع أهدافهم وحاجاتهم من حيث الكمية والكيفية كلّما سبب هذا لزيادة فاعلية نظام الحوافز، إذ أن أي نقص في الحافز سوف يؤدي إلى عدم الوصول للإشباع اللازم، الشيء الذي يؤدي إلى استمرارية حالة عدم التوازن عند العاملين .

أن تقوم الحوافز على ربط العامل بالمنظمة التي يعمل بها ورفع مستوى تفاعله مع المنظمة، وهذا من خلال تعميق مفهوم ربط الحافز بالأداء الجيد.

أن تتطور هذه الحوافز مع التغييرات الاقتصادية والتغييرات الاجتماعية والنفسية والحضارية والتي تمر بها الدولة والتي سوف تؤثر على سلوك العاملين.

أن يتصف نظام الحوافز بالوضوح لكل العاملين في المنظمة، حيث يكون لدى كل عامل معلومات واضحة عن نظام الحوافز المطبّق داخل المنظمة التي يعمل بها.

أن يكون هناك ارتباط بين الحوافز وبين الجهود الذهنية أو الجهود البدنية التي يتم بذلها من قِبل الموظف أو العامل في الوصول للحد الأدنى للأداء والإنتاجية.[1]

[1] . حرزي لوناس، دور الاتفاقيات الثنائية في مجال الاستثمار، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي للأعمال، 28 كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري – تيزي وزو، 2013 ،ص 9.

مرونة نظام الحوافز حتى يساعد في تحقيق الرضا الوظيفي في مجال العمل، وخصوصًا أن دوافع تعتبر مُليّن في تغيير دائم.

أن يهتم نظام الحوافز الفعّال على إشباع الدوافع الأكثر حاجة لدى العامل، حيث أنها هي المسيطرة على سلوك وتصرفات العامل عن غيرها من الدوافع.

العمل على إيجاد رغبة جديدة أو رفع مستوى رغبة قائمة عند الفرد، وهذا من خلال توفير الحوافز المادية والحوافز المعنوية وحسن اختيار أي منهما في كل ظرف .[1]

المطلب الثاني: أهداف سياسات التحفيز وأهميتها:

للحوافز عدة أهداف تسعى لتحقيقها يمكن تقسيمها على النحو التالي:

1-أهداف الحوافز على المستوى الفردي:

- الاعتراف بقيمة ما ينجزه الفرد وإشباع حاجاته للتقدير : طالما أن العمل السيئ سريعا ما ينال صاحبه الجزاء الرادع من التأديب والتوبيخ والفصل أحيانا من العمل، يجب الاعتراف بحق من يبذل الجهد ويتقن الأداء ويتميز بالإخلاص في العمل بتشجيعه وحثه على الاستمرار بما يمكنه من الإبداع والحرص على دوام التقدم والنمو .

- أداة للتغذية المرتدة: يسعى معظم الأفراد إلى الوقوف على نتائج عملهم ورد فعل الغير اتجاهها استجابة لرغبتهم لمعرفة البيانات والمعلومات عن أدائهم وإشباعا لحاجتهم لحب الاستطلاع.

- الدعم المالي: يمثل الدعم المالي أهمية كبيرة لبعض الأفراد فالتعويض المالي يحتل مكانة في جو العمل حتى يتمكن الأفراد على إشباع حاجاتهم المادية.

- تحمل المسؤولية: تعد المسؤولية من العوامل البارزة ذات الأثر الكبير في إنجاز الأعمال وتحقيق الأهداف، فالالتزام عنصر جوهري من عناصر تكوين الشخصية، والأفراد يبحثون عن المكانة الاجتماعية والدور الفعال والإحساس بالفخر وكلها متغيرة لا تبدو واضحة دون تحمل المسؤولية.[2]

---

[1] . كاكي عبد الكريم، أثر الاستثما ر الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، 32 تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، 2011 ،ص 175.

[2] . -كاكي عبد الكريم، مرجع سابق، ص ص 177 ،178.

2- أهداف الحوافز على مستوى الجماعات:

• إثارة حماس الجماعات وتشجيع المنافسة فيم بين أفراد الجماعة: يحب الأفراد إثبات ذاتهم، ويحدث التنافس إذا ما توفرت لدى الأفراد الفرصة المناسبة للمنافسة والتحدي.

• تنمية روح المشاركة والتعاون: تؤدي الحوافز الجماعية إلى تكاتف الجماعة لتحقيق المعايير المطلوب الحصول عليها، كما تسمح المشاركة لأفراد الجماعة في اتخاذ القرارات بتقبلهم و تفاعلهم لتنفيذها وشعورهم بالأهمية لاقتناع الإدارة بآرائهم ووجهات نظرهم .

• تنمية المهارات فيما بين أفراد الجماعة: تهدف الحوافز الجماعية ذوي المهارات العالية من نقل المهارات إلى زملائهم مما يزيد من فرص التنمية والتدريب أثناء العمل.

3- أهداف الحوافز على مستوى المؤسسة:

• التكيف مع متطلبات البيئة الداخلية والخارجية : تساهم الحوافز في الاستجابة لتأثير الضغوطات المحيطة بالمنظمة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية، مما يلزم المنظمة على ابتكار الطرق والوسائل الحديثة لتحسين إنتاجها والحفاظ على مكانتها هذا يستدعي بدوره الاستغلال الأمثل للموارد البشرية المتاحة .

• التكامل والترابط بين نشاط التحفيز وأنشطة الموارد البشرية المختلفة: ومنها تخطيط الموارد البشرية وتحليل الوظائف، الاستقطاب، الاختيار، التعيين، التدريب، التنمية وتقييم الأداء، الأجور والخدمات والترقيات، وتؤثر هذه الأنشطة مجتمعة على النتائج المتوقعة على مستوى المنظمة.

• تهيئة المناخ التنظيمي المناسب: تهدف الحوافز إلى تحقيق جو من الرضا عن العمل لدى الأفراد مما يدفعهم على الحرص عن المصلحة العامة والسعي لزيادة الإنتاجية وتحقيق أهداف المنظمة.[1]

أهميتها:

يحتل موضوع الحوافز مكانا بارزا، منذ بدء الاهتمام بالبحث عن الأفراد القادرين على العمل بكفاءة، وبما يكفل الإنجاز الفعّال لأهداف المنظمة، حيث أن الحوافز تلعب دورًا فعالًا ومهمًا في إنتاجية

[1] . حسيني يمينة، تراضي الأطراف على التحكيم أمام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، مذكرة لنيل شهادة 35 الماجستير في القانون، فرع قانون التعاو ن الدولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري – تيزي وزو، 2011 ،ص ص -65. 69

العاملين، وتنبع أهمية الحوافز من حاجة الفرد إلى الاعتراف بأهمية ما يقوم به من مجهودات وإنجازات، فتقدير الغير لذلك الجهد عن طريق الحوافز، يعتبر من الأمور المهمة، التي تساهم في إشباع مجموعة الحاجات الأساسية المتفاعلة في نفس الفرد.

فمهارات الأفراد وقدرتهم، لا تعتبر كافية للحصول على إنتاجية عالية، ما لم يكن هناك نظام للحوافز قادر على تحريك دوافع الأفراد، بهدف الاستخدام الأمثل للطاقات الكامنة لديهم.

يعد التحفيز والحوافز عالمين واسعين من القيم المادية والمعنوية ومحورين مركزيين لفعاليات ونشاطات المنظمات المعاصرة في بيئة العمل.

فالحوافز المادية هي ما يطلق عليها بأنظمة التعويضات المباشرة مثل الرواتب والأجور والعلاوات... ومنها المعنوية أو ما يطلق عليها بأنظمة التعويضات غير المباشرة فهي تتعلق بالأمن والرضى الوظيفيين مثل: استقرار العمل، المشاركة في صنع القرار، الالتزام والانتماء والترقية وتقدير جهود العاملين بالشكر والثناء....الخ. ومن هنا يتضح أن الحوافز بمثابة المقابل للأداء المتميز سواء كان ذلك في الكمية أو الجودة أو الوفرة في وقت العمل أو في التكاليف.

إن المنظمة الناجحة هي تلك المنظمة التي تعرف كيف تستغل كفاءة وفعالية عامليها، فقد عمل الباحثون في سبيل الحصول على الوصفة الكاملة لرفع الكفاءة المهنية للأفراد العاملين وقيام الإدارة باختيار العناصر الفعّالة للمنظمة وربط أهدافها بالأهداف الشخصية للعاملين التي تنعكس إيجابيا على أدائهم. ويمكن القول بأن المنظمة الناجحة تقوم بوضع نظام حوافز فعال قادر على التأثير بالإيجاب على أداء العاملين بالشكل الذي يزيد من ولائهم للمنظمة ومساعدتها على الربح والبقاء.

إن إجراءات التسيير التي تنجح في التأثير على سلوك وأداء الأفراد العاملين وفعاليتهم في المنظمة نادرة، وكلنا يعلم بأن أهم عامل من عوامل الإنتاج في المنظمة هو العنصر البشري الذي يعتبره الباحثون ركيزة من الركائز التي تبني المنظمة استراتيجيتها عليه، حيث أن هذا العنصر الثمين القادر على التطور والسعي إلى تحقيق وتعظيم أهداف المنظمة إذا أحس بالولاء والانتماء والخوف على مصالحها وهي

بدوره تحقق له الجو الملائم للاستفادة من كفاءته وذلك باستعمال نظام تحفيز فعال والذي يعتبر كسياسة تنتهجها المنظمة لرفع معنويات العاملين وزيادة الطاقة المحركة لهم لتقديم الأداء الراقي.[1]

- زيادة الإنتاج وسرعته أو تحسين نوعيته وجودته كما ونوعا.
- تشجيع الابتكارات والاختراعات لدى العمال الممتازين مما يؤدي لرفع معدلات الإنتاج أو تحسينه أو خفض تكاليفه.
- تحقيق رضى العاملين وإشباع احتياجاتهم الضرورية والاجتماعية وذلك بتحسين أحوال المعيشة وظروف العمل المناسب وخلق إحساس بالثقة.
- تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية المتمثلة في زيادة الإنتاج القومي وبالتالي رفع دخل الفرد وتحقيق مستوى معيشة كريمة لكل فرد في المجتمع.
- تنمية روح التعاون بين العاملين وتحقيق مبدأ العدل للعمال الأكثر اجتهادا.

المطلب الثالث: شروط نجاح سياسة التحفيز:

- ✓الجمع بين الجانبين المادي والمعنوي.
- ✓تناسب الحافز مع الجهد المبذول.
- ✓مراعاة عنصر التكاليف.
- ✓ارتباط الحافز بالسلوك المطلوب وفورية التطبيق.
- ✓عدالة الحافز وشعور العاملين بذلك.
- ✓متابعة أداء المرؤوسين والكشف عن الأداء المتميز أو الأداء الضعيف.
- ✓-سرعة تقدير التحفيز بحيث عند الإجادة يكون الحافز ايجابيا وعند الخطأ يكون سلبيا.
- ✓وضوح الربط بين الأداء وبين الحافز، ليس فقط بالنسبة لمن يحصل عليه، ولكن لجميع العاملين.

[1] . عكاشة خالد كمال، دور التحكيم في فض منازعات عقود الاستثمار، دراسة مقارنة لبعض التشريعات في الدول العربية 36 والأجنبية والاتفاقيات الدولية وخوصصة مركز واشنطن، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر، الأردن، 2014 ، ص 170.

✓تأكيد الصفة الجماعية للحوافز كلما أمكن ذلك، من اجل حفز الأفراد على العمل الجماعي والتعاون[1].

✓أهمية إشراك العاملين أنفسهم في الحكم على نتائج العمل، وتقدير الحوافز المناسبة من خلال لجنة خاصة تسمى لجنة الحوافز، يشارك فيه المرؤوسين مع الرؤساء جنبا إلى جنب

✓ضرورة تناسب الحافز ونوعيته مع الأداء المقدم ،فلا بخل للأداء المميز ولا بذخ للأداء العادي

✓ ضرورة تناسب الحوافز مع رغبات العاملين حتى تحقق تأثيرها المستهدف.

✓إعداد مكان عمل مريح لهم.

✓حاول أن تجعل سلامتهم من أولوياتك وأشعرهم بذلك.

✓تحرى إقامة العدل بينهم.

✓حاول أن تخص المحتاجين ماديًا منهم بالأعمال الإضافية لتتحسن رواتبهم.

✓حاول الاجتماع بهم على فترات لتستمع إليهم ويستمعوا إليك بعيدًا عن توترات العمل.

✓أشركهم في التشخيص واطلب منهم دائمًا الأفكار الجديدة.

✓استعمل دائما عبارات الشكر عند تحقيق الإنجاز.

✓استعمل أسلوب الجهر بالمدح والإسرار بالذم.

✓أعطهم دائمًا المثل والقدوة بسماحك لهم بانتقاد سياستك من أجل الوصول للأفضل.

✓ضع نصب عينيك دائما إيجاد بديل لك أو نائب ينوب عنك عن طريق إفساح المجال للجميع لاكتساب الخبرات.

للموظفين في أي شركة أو مؤسسة دور كبير في نجاح واستمرار المنظمة ،فالحالة المعنوية لدى الموظفين تنعكس على انتاجيتهم في العمل، واستمرارهم فيه وسنقدم هنا للمدير عشر نصائح لترفع الحالة المعنوية لدى موظفينه

[1] . بقة حسان، الأمن القانوني للاستثمار في الجزائر عن طريق التحكيم التجاري الدولي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في 37 القانون، فرع قانون عام، تخصص قانون عام للأعمال، كلية الحقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة – بجاية، 2010 ، ص .12

1. كن بشوشاً:

فالروح المرحة للرئيس الاداري غالباً ما تكون مصدراً كبيراً لخلق وتدعيم العزيمة لدى المرؤسين لأنها تحدث نفس الأثر عندهم فهي تخلق جواً ملائما للفكر والتنفيذ، ومن المفاهيم الخاطئة أن ابتسامة الاداري تقلل من كرامته، ونحن لا نقصد هنا الابتسامة التظاهرية وانما الابتسامة الحقيقية التي تظهر من قلب مرح .. اذا جاءك أحد موظفيك وأنت مشغول بعمل ولا يمكن أن تعطيه وقتك وطلبت منه أن يعود اليك بعد نصف ساعة فهل تطلب ذلك منه ببشاشة أم بشكل قاس وعلى وجهك عبوس و تقطيب ؟؟ ((تبسمك في وجه أخيك صدقة)).[1]

2. كن هادئاً:

كل منا يحب التعامل مع الشخص الهادىء لأننا نعرف أنه يستطيع الرقابة على نفسه في الأوقات العصيبة ((ما كان الرفق في شيء الا زانه وما نزع من شيء الا شانه)) .

3. كن ثابت المزاج:

ان الاداري الثابت المزاج لايغير قراراته حسب أهوائه، فمن الخطر أن يكون الاداري متشائماً اليوم متفائلاً الغد ... لأن ذلك يجعل المرؤسين في حيرة من أمرهم ويشعرون هم أنفسهم بالتوتر والتقلب ((اللهم اني أسألك الثبات في الأمر والعزيمة على الرشد)).

4. لا تكن أنانياً:

ان الموظفين لا يثقون في الرئيس الاداري الأناني، خصوصا اذا كان يسعى للحصول على مكاسب نتيجة اقتراحات أو أفكار تقدموا بها، اذا شعرت أن أحد موظفيك يستحق الوظيفة التي يشغلها أنت فهل تتخلى عنها ؟؟ ((لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه)) .

5. **كن صادقاً:**

[1] . –اقلولي محمد، النظام القانوني لعقود الدولة في مجال الاستثمار" التجربة الجزائرية نموذجا"، رسالة لنيل درجة دكتوراه 42 الدول في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري – تيزي وزو، 2006 ،ص 327.

ان الصدق لدى الاداري يولد الصدق لدى الموظفين، فكل الحقائق سواء كانت مريرة أم سارة تكون على المنضدة ((ان الله مع الصادقين)) .[1]

6. كن ذا كرامة:

ليست الكرامة مجرد قناع يضعه الاداري على تصرفاته وانما كرامة المنصب مستمدة من اتجاهات الاداري نحو وظيفته، واحترامه لمسئوليتها وتقديره لأهمية عمله .

7. كن حَسن التصرف:

ليس من حسن التصرف جرح شعور الموظف أو كرامته بأي شكل ؛ لأن ذلك يخفض من الروح المعنوية له ولزملائه، ولا يقصد بحسن التصرف تجنب المسائل غير السارة في العلاقات مع الآخرين، وانما القدرة على الاعتماد على المزاج الايجابي للفرد مثل الاخلاص والواجب والعدالة ((ان فيك خصلتين يحبهما الله ورسوله : الحلم والأناة)) .

8. كن صبوراً:

ان الاداري الذي لا يتميز بالصبر يثير الانفعال في التنظيم فهو يطلب اتمام الأعمال بسرعة غير معقولة، وهذا غالبا ما يؤدي الى الضياع والارتباك فقد قيل ((ان أكبر جهل للطبقات المتعلمة هو جهلهم للجهل)) فبعض الاداريين يتوقعون أكثر من طاقة وامكانيات موظفيهم.

9. كن حازماً:

يجب على الاداري أن يكون حازما في تصرفاته ولكن برقة، والحزم يظهر في استعداد الاداري لتحمل مسئولياته ومقابلة مشكلاته، ولا يقصد بالحزم عدم الانصات للحقائق، فهذا عناد ((فاذا عزمت فتوكل على الله)) .

10. كن دقيقاً:

يجب على الاداري أن يتكلم بدقة وفي الموضوع دون لف أو دوران واذا لم يكن هناك شيء يقال فانه من الضروري ألا يقول أي شيء حتى لا يقال انه ((لا يستحق الانصات)) لا يتكلم أكثر من

[1] . بلاهدة مديحة، وضعية الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، فرع قانون الأعمال، 44 كلية الحقوق، بن عكنون الجزائر، 2014 ،ص 55

اللازم، واذا تكلم فمن الضروري اعطاء فرصة للكلام لكي يُفهم من الآخرين ((لتقل خيرا أو لتصمت)).

المبحث الثاني: أشكال التحفيزات في مجال الاستثمار:

قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين حيث تناولنا في المطلب الأول إلى دراسة الحوافز الضريبية واما بالنسبة للمطلب الثاني فقد قمنا بدراسة الحوافز المالية

المطلب الأول: الحوافز الضريبية:

هو أحد جوانب قانون الضرائب الموضوعة بهدف تحفيز أو تشجيع نشاط اقتصادي معين.

توجد نصوص قليلة جدًا في قانون الضرائب تشكل حوافز. وفي كثير من الأحيان يستخدم هذا المصطلح استخدامًا خاطئًا.

بالنسبة لمعظم الجزء المسمى «حوافز ضريبية» فإنه يزيل جزءًا أو جميع الأعباء الضريبية عن أي تعاملات سوقية تتم. ويرجع ذلك إلى أن كل الضرائب تقريبًا تفرض ما يسميه الاقتصاديون العبء الزائد أو خسارة بلا ضمان. فالخسارة بلا ضمان هي الفارق بين مقدار النشاط الاقتصادي الذي قد يتحقق دون الضرائب والمقدار الذي يمكن تحقيقه مع فرض الضرائب[1].

وسنوضح ذلك في الأمثلة التالية. ففي حالة فرض ضرائب على المدخرات، سيدخر الشعب بنسبة أقل مما كان سيفعل في حالة عدم فرض الضرائب. وعند فرض ضرائب على السلع سيشتري الشعب بضائع أقل. وعند فرض ضرائب على الأجور سيعمل الشعب بنسبة أقل. وعند فرض ضرائب على الأنشطة مثل الأنشطة الترفيهية والرحلات فهذا سيؤدي إلى خفض وتيرة استهلاكها أيضًا. وفي بعض الأحيان يكون الهدف من فرض الضرائب هو خفض تلك الأنشطة التجارية كما هو الحال عند فرض ضرائب على السجائر. ولكن خفض نشاط ما لا يكون هو الهدف في معظم الأحوال، حيث إن زيادة النشاط التجاري أمر مرغوب.

[1] . عيبوط محند وعلي، الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر، 2014 ، ص . 10

عند الحديث عن حافز ضريبي، فإن ذلك يعني عادةً إلغاء الضريبة (أو جزء منها) ومن ثم تخفيف العبء وإلغاء حافز سلبي حقًا. ولتوضيح كيف أن إلغاء الضريبة يزيد من مستوى النشاط التجاري بإلغاء العبء الزائد. فيمكننا الاستعانة بتشبيه العصا والجزرة. فالجزرة حافز، والعصا ليست حافزًا. فإذا قلت ضربات العصا من عشر ضربات إلى خمس ضربات، فبالكاد يستطيع المرء التفكير في ذلك على أنه زيادة في الحوافز. لكن فعل ذلك يعد مقارنة جيدة مع معظم الضرائب. فمعظم الضرائب مثلها مثل ضربات العصا.

بغض النظر عن ذلك، يستخدم مصطلح «حافز ضريبي» استخدامًا خاطئًا في الحديث العام عند الإشارة إلى أي تغير في السلوك نتيجة خفض ضريبة أو خفض نسبي للضريبة.

تشكل إلغاء الضريب حافزًا حقيقيًا في النشاط التجاري في حالة واحدة فقط. وهي عندما يتم فرض ضريبة على أي نوع أو قاعدة ذات معدل عرض غير مرن[1].

يكون العرض غير مرن عند تمثيله رسوميًا بخط عرض رأسي تمامًا في مواجهة المحور «ص». وحسبما يتم دومًا تمثيل منحنيات العرض والطلب، يستخدم المحور «س» لتمثيل الكمية والمحور «ص» لتمثيل السعر. وتكون معظم عناصر السوق الممثلة بخط طلب رأسي تمامًا هي الموارد الطبيعية – مثل الأراضي والهواء والماء والطيف الكهرومغناطيسي والخانات الوقتية في الموانئ الجوية وما إلى ذلك.

أيضًا، ينضم إلى هذه الفئة عادةً الوقود الحفري والمعادن والأحجار النفيسة، ذلك أن العرض يكون ثابتًا بالكاد عند نقطة زمنية معينة، رغم أنه يمكن توفير المزيد في الأسواق عندما يلزم ذلك. لكن العرض المحدود لتلك العناصر يعني أن منحنى العرض لها يرتفع ارتفاعًا حادًا بارتفاع الطلب .مارك توين، ولاحقًا ويل روجرز، اشتهر عنهما أنهما قالا «اشتر الأرض؛ فهم لن يفعلوا فيها المزيد.» وهناك فئة أخرى من العناصر ذات معدل العرض الثابت وهي ما يعرف عادةً باسم «الأشياء التذكارية» – الأعمال الفنية والتحف والصور الشخصية للمشاهير وما إلى ذلك[2].

[1] . عليوش قربوع كمال، التحكيم التجاري الدولي في الجزائر، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 46 د. س، ص .10

[2] . نفس المرجع، ص 25.

يكمن السر وراء كون فرض ضرائب باهظة على العناصر والقواعد ذات معدل العرض الثابت حافزًا سوقيًا أن فرض الضرائب لا يقلل الصفقات على الإطلاق؛ بل يحفزها. فكلما زادت الضرائب المفروضة على تلك العناصر، زادت حماسة مالكيها للتربح مما يملكونه ويحتفظون به. فبدلاً من أن يكونوا مطية لاستثمار متوقع، فإن ملكيتهم المعطلة لهذه الأشياء لها سعر. فمهما كان السعر السوقي لتلك العناصر بذاتها، فإن تكلفتها ترجع بصورة أكبر لما يطلق عليها الاقتصاديون الريع. فالقيمة السوقية لها لا ترجع بأي حال من الأحول لأي شيء قام به المالكون، ولكنها ترجع بدلاً من ذلك إلى طلب المجتمع السوقي على وجه الإجمال[1].

عندما تتحول القيمة السوقية للعناصر ذات معدل الطلب غير المرن إلى ريع، فإنها تصبح تدفقًا، الذي عندما تُفرض عليه الضرائب، فإنه يتحول إلى اقتصاد نشط. وبدلاً من أن يتم «تجميدها» تجميدًا فعليًا وإخراجها من السوق، تُعاد تلك الثروة إلى التدفق الدوري للسوق، بدلاً من أن تختفي وتضيع. وهذا بدوره يثري تدفق الثروة العام في المجتمع ومن ثم يمثل حافزًا للمشروعات العامة. وبهذه الطريقة، تكون الضرائب المفروضة على العناصر ذات معدل الطلب غير المرن حافزًا ليس فقط للمالكين الأفراد ولكن للمجتمع بأسره[2].

المطلب الثاني: الحوافز المالية:

هو مبلغ من المال يدفع لموظف بغرض تشجيعه، وتستخدم هذا التعبير أيضا بالنسبة إلى الخفض الضريبي الذي تقوم به بعض الحكومات في أوروبا للمستهلك الذي يقوم بإنشاء نظام في بيته لاستخدام الطاقة الشمسية في توليد الكهرباء كتشجيع على استغلاله الطاقة المتجددة. كما يمكن أن تدفع الحكومة التحفيز المالي للشركة المنتجة للألواح الشمسية بغرض أن يكون الإنتاج في متناول المستهلكين حيث تكون تكلفة نظام الألواح الشمسية أعلى تكلفة عن تكلفة الكهرباء الآتية من الشبكة الكهربائية العادية.

[1] . حنافي آسيا، الضمانات الممنوحة للاستثمارات الأجنبية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، فرع 49 قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2008 ،ص .58.

[2] . نفس المرجع، ص 60.

والغرض من تلك التحفيزات هو التقليل من اعتماد الدولة على مصادر الطاقة الخارجية مثل النفط والغاز الطبيعي، أي تأمين البلد من الاعتماد على الخارج، ومن ناحية أخرى تشجيع الصناعة الوطنية وضمان لها مركزا سباقا في السوق العالمي. وكذلك تشجيع المستهلك على استغلال مصادرا للطاقة لا تلوث البيئة ولا تصدر ثاني أكسيد الكربون الذي يسبب الأحتباس الحراري.

الحوافز المالية :(**Fiscal Stimulus**) التحفيز المالي هو زيادة ضخ المال في الاقتصاد من أجل التخلص من حالة الانكماش التي تصيب الاقتصاد، ويتم ذلك عن طريق إما زيادة الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب. ما يسمح بإتاحة قدر أكبر من الدخل التصرفي في يد الناس لإنفاقه ضمن الاقتصاد من خلال زيادة الطلب الكلي، فيؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال المدى القصير.

تختلف الحوافز المالية عن الحوافز النقدية من حيث الشكل والأدوات المستخدمة، إلا أنها تصبّ في نفس الهدف، فمن الحوافز النقدية خفض معدلات الفائدة، ما يسمح للمزيد من الأشخاص الاقتراض بتكلفة أقل وإنفاق تلك القروض ضمن الاقتصاد، وأيضاً تقلل مزايا إيداع الأموال في المصارف أمام المدخرين، وهذا يرفع من معدلات الإنتاج فترتفع الصادرات ما يؤدي لدخول المزيد من الأموال للاقتصاد وبالتالي الازدهار والانتعاش[1].

أما الحوافز المالية تتم عبر خفض معدلات الضريبة أو زيادة الإعفاءات الضريبية ما يتيح قسم أكبر من الدخل تحت تصرف الناس، بالتالي زيادة معدل الإنفاق ضمن الاقتصاد ما يرفع الطلب الكلي وزيادة الإنتاج ويحسّن من معدل التشغيل ويقلص معدل البطالة ما يؤدي للانتعاش الاقتصادي.

من أشهر الأمثلة على الحوافز المالية في التاريخ المعاصر ما حصل بعد الأزمة المالية العالمية وأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة عام 2008، حيث تم تخصيص حزمة بلغت قيمتها 787 مليار دولار عرفت باسم قانون الانتعاش وإعادة الاستثمار الأميركي تضمنت إعفاءات ضريبية بقيمة

[1] . حنافي آسيا، الضمانات الممنوحة للاستثمارات الأجنبية في الجزائر، مرجع سابق، ص 25.

288 مليار دولار وعقود فيدرالية ووظائف بقيمة 275 مليار دولار ومساعدات بطالة وتأمين صحي وتعليم بقيمة 224 مليار دولار.

أما في القرن الماضي مرت الولايات المتحدة في عدة حالات تحفيز مالي، أهمها كان في عهد الرئيس دوايت أيزنهاور في العام 1953، حيث رأى أن خفض الضرائب كان ضرورياً لتحفيز الاقتصاد للوصول إلى موازنة خالية من العجز.

المطلب الثالث: الحوافز الإدارية والمؤسسية:

درجة الشّعور الإيجابي أو السّلبي لأعضاء المنظّمة حيال أعمالهم ومهامهم في المنظّمة. ويمكن تعريف الحوافز بأنّها ذلك الاتّجاه الرئيسي العام للأفراد نحو العمل. ويعتبر نظام المكافآت التنظيميّة مؤشّراً مؤثّراً وهامّاً للأفراد في المنظّمة. ويمكن القول بأنّ الحوافز هي اتّجاه عام نحو طبيعة العمل، من حيث الاختلافات الحاصلة بين مقدار المكافآت التي يتسلّمها العاملون في المنظّمة، وبين مقدار المكافآت الّتي كانوا يعتقدون استلامها. للحوافز أبعادٌ مهمّة، تتمثّل في كونها تعكس البعد العاطفيّ عند الموظّفين إزاء وضعيّة العمل وطبيعة أجوائه في المنظّمة. وتعرّف الحوافز بأنّها وسيلة للتعرّف على كيفيّة توحيد الاتّجاهات نحو الأهداف، وتركيز النّتائج حيالها، وبالتّالي إمكانيّة التعرّف على الاتّجاهات غير المتوقّعة، بالإضافة إلى أنّ الحوافز تمثّل أنماطاً متعدّدة من الاتّجاهات والعلاقات، من طبيعة العمل القائم في المنظّمة، والموقف الإنساني من مقدار المكافآت التي تمنحها المنظّمة للموظّفين، وطبيعة فرص التّرقية الممكنة في المنظّمة، وأساليب الرّقابة، وطرق الإشراف المعمول بها مع الموظّفين، وسمات العلاقات القائمة بين الموظّفين أنفسهم. وعرّف نجيب الحوافز بأنّها: الشّعور بالقناعة والارتياح أو السعادة لإشباع الحاجات والرّغبات والتوقّعات مع العمل نفسه ومحتوى بيئة العمل ومع الثّقة والولاء والانتماء للعمل. وفي نفس الإطار يعرّف حسن الحوافز بأنّها: مثير خارجي يعمل على خلق أو تحريك الدّافع (مثير داخلي) ويوجّه الفرد إيجابياً نحو الحصول على الحافز بما يؤدّي إلى إشباع الفرد لسلوك معيّن يتّفق مع الأداء الذي تطلبه الإدارة. ويعرّفها العنقري بأنّها عبارة عن مجموعة من العوامل والمؤثّرات الخارجيّة الّتي تقوم الإدارة العليا في المنظمة بإعدادها؛ لهدف التّأثير في سلوك العاملين،

وكذلك حثّهم وتحفيزهم لرفع كفاءتهم الإنتاجيّة. ويعرّف الحارثي الحوافز بأنّها: كل ما تعطيه الإدارة لأفرادها ويؤدّي إلى رفع الأداء، وضمان الولاء، وتحقيق كفاية ممكنة في العمل. ويعرّفها العمريّ على أنّها: أساليب ووسائل تستخدمها المنظّمة لحثّ العاملين على أداء متميّز بروح معنويّة عالية. ويعرّفها الوابل على أنّها: مجموعة من العوامل والأساليب والإجراءات والمغريات الّتي تقوم إدارة المنظّمات الإداريّة بإعدادها. وتعرّف بعض الدّراسات الحوافز على أنّها: مجموعة من الوسائل والمؤثّرات الخارجيّة، تستخدمها المنظّمات من أجل التّأثير على سلوك العاملين، للوصول إلى الكفاية الممكنة في العمل، ومن أجل شحن طاقات العاملين كلّما فَتَرت مع مرور الزّمن. قد تكون الحوافز ماديّةً أو معنويّة بما يتناسب مع الموقف أو المهمّة المعطاة للموظّف، فيجب أن يراعي المدير الفروقات لدى موظّفيه، فلا يجب أن تكون المهمّة صعبة ومخصّصة للموظّفين المتفوقين؛ بل من الجيّد نشر روح التّنافس بين العاملين للوصول إلى مؤسّسة غنيّة بموظّفيها الّذين يحبّون أداء عملهم ويتطلّعون لتحقيق أهداف الشّركة على حساب أهدافهم الخاصّة. أحيانا قد يكون أثر تشجيع العامل والثّناء على تحسّن عمله وتطوّره الملحوظ أقوى من أثر إعطاء العامل مكافأةً ماديّةً والعكس تماماً، فهنا تقع على عاتق المدير وظيفة تحديد الحافز المناسب الذي سوف يرضي الموظّف ويحبّبه بأداء وظيفته؛ فالعامل عند تحفيزه سيشعر أنّه مهمٌّ بالنّسبة للشركة التي يعمل بها، وسوف يعمل هذا إلى دفعه لفعلِ أفضل ما يقدر عليه.

الفصل الثاني

فعالية سياسة التحفيز في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة الجزائر، والمغرب

تمهيد

بسب دور الإستثمارات الأجنبية المباشرة في تمويل عملية التنمية الإقتصادية في الدول النامية، يقتضي تحسين مناخ الاستثمار، ووضع قوانين مناسبة، وإيجاد هيئات متخصصة ومهتمة بتنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل البلدان النامية، مع تسهيل الإجرءات وتبسيطها، والرفع من مستوى الخدمات.

لهذا تحاول العديد من الدول إستقطابه إليها خاصة الدولة الجزائرية و، ة والمغربية، التي تسعى جاهدة إلى توفير مناخ إستثماري مشجع لإستقطاب المزيد من المستثمرين الأجانب، بإستعمال العديد من الإجراءات والحوافز التي تخفف من وطأة التكاليف التي قد يتحملها المستثمر من جهة، ومن جهة أخرى فإن كل من الجزائر، والمغرب تتنافس فيما بينها لجذب الاستثمار الأجنبي وهذا بتقديم كل دولة مختلف الحوافز والضمانات التي تكون مناسبة له لتشجيع المستثمر الأجنبي وفي هذا الفصل سنتطرق إلى مقارنة بين المعاملة القانونية لدول الدراسة والحوافز الضريبية وضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر ومن ثم سنتطرق إلى تدفقات الاستثمار الواردة لكل دولة ومقارنتها لمعرفة مدى فعالية حوافز الضريبية وضمانات كل دولة في إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

انطلاقا مما سبق وبغرض معرفة مدى فعالية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالآتي:

- ✓ مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر لكل من الجزائر، والمغرب
- ✓ الحوافز الضريبية والضمانات المقدمة للإستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة
- ✓ واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، والمغرب

المبحث الأول مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر لكل من الجزائر، والمغرب

تنبع أهمية المناخ الإستثماري من خلال أثره على جلب أو طرد الاستثمارات الوطنية والأجنبية، ففي هذا المبحث سنحاول مقارنة المعاملة القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر لدول الدراسة، وتحليل وتقييم مناخ الاستثمار لكل من الجزائر، والمغرب، بالاعتماد على بعض المؤشرات الدولية المستخدمة في قياس مدى ملائمة ظروف بيئة الأعمال الجزائرية في إستقطاب المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة ،ومقارنتها بالدول الشقيقة والمغرب.

المطلب الأول مقارنة المعاملة القانونية للإستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، والمغرب

أولا: الإطار القانوني والمؤسساتي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

– الإيطار القانوني للإستثمار الأجنبي المباشر:

تبنت السلطات الجزائرية إصلاحات عميقة خاصة فيما يتعلق بترقية الإستثمار الأجنبي فأصدرت نصوص تشريعية وتنظيمية لتهيئة المناخ الملائم للإستثمار، وعليه يمكن تقسيم أهم القوانين إلى مرحلتين هما:

1-1– مرحلة ما قبل الإصلاحات:

وتمثل فترة الستينات في ظل النظام الإشتراكي أين تم خلالها إصدار قانونين أساسيين هما:

القانون الاستثمار رقم (63/277) المؤرخ في 1963/07/26: يعتبر أول قانون أصدرته السلطات الجزائرية بموجبه منحت الحرية للمستثمرين الأجانب الإستثمار في الجزائر لحاجتها إلى الموارد المالية أمام قلة الموارد المالية المحلية وضعف الإمكانيات، وفي المقابل منحت للمستثمرين الأجانب حرية الإستثمار، والتنقل والإقامة، وكذا مساواتهم الجبائية أمام القانون الجزائري؛[1]

القانون رقم (66/284) المؤرخ في 1966/09/15: كنتيجة للنقائص المسجلة في القانون السابق أصدرت السلطات الجزائرية القانون رقم (66/284) والمتعلق بـ "الإستثمار الوطني " والذي جاء لتحديد المبادئ التي يقوم عليها رأس المال الخاص الوطني أو الأجنبي، والضمانات والمنافع المترتبة عنه، ووضح بأن الإستثمارات الخاصة في الجزائر تقيد ببعض الشروط ترجع موافقتها إلى الدولة والهيئات التابعة لها؛[2]

[1] . القانون رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتضمن قانون الاستثمار،الجريدة الرسمية،العدد53،02أوت 1963.

[2] . نفس المصدر

القانون رقم (82/11) المؤرخ في 1982/08/21: والمتعلق بـ"الاستثمار الخاص الوطني" وهو أنه للخواص حرية تأسيس شركات خاصة برأسمال لا يتجاوز 30 مليون دج بهدف خلق مناصب عمل والقضاء على البطالة، وتحقيق التكامل مع المؤسسات العمومية، وحدد القانون نسبة المشاركة الأجنبية بحد أقصى لا يتجاوز % 49 من رأس مال الشركة؛[1]

2-1- مرحلة ما بعد الإصلاحات:

في ظل فشل القوانين السابقة والنهج الاشتراكي، تحولت الجزائر في مرحلة الإصلاحات الجديدة إلى آليات السوق وأصدرت عدة قوانين لتشجيع دخول الإستثمار الأجنبي منها نذكر:

قانون النقد والقرض (90/10) الصادر في 1994/04/14: بموجبه فتح المجال للإستثمار الأجنبي بمختلف أشكاله دون تخصيص، ومنح للأجنبي الغير مقيم إمكانية الإستثمار المباشر أو الشراكة مع المستثمرين المقيمين حسب المادتين (181،182)؛

إصدار مراسيم تشريعية وتنفيذية عديدة بهدف إنعاش الإقتصاد الوطني وتشجيع الإستثمارات الأجنبية، والتي تمثلت في:

- المرسوم التشريعي (93/12) الصادر في 1993/10/05؛

المرسوم الرئاسي رقم (95/345)، (95/346) الصادر في 30/10/1995؛ المرسوم الرئاسي رقم (95/306) الصادر في 1995/10/07؛ المرسوم الرئاسي رقم (98/334) الصادر في 1998/10/26؛

- المرسوم التنفيذي رقم (95/93) الصادر في 1995/03/25، المرسوم التنفيذي رقم (95/06) الصادر في 1995/01/25؛

الأمر رقم (01/03) المؤرخ في 2001/08/20: "قانون تطوير الإستثمار": المعدل والمتمم للمرسوم التشريعي رقم (93/12) الصادر في 1993/10/25 والذي منح مزايا ضريبية وجمركية وبعض الإعفاءات للمستثمرين، وكذا ضمان حرية الإستثمار واستقرار النظام القانوني للإستثمارات على حاله دون تغيير، إلى جانب ضمان تحويل رأس المال الحر وعائداته إلى البلد الرئيسي للدولة.

قانون الاستثمار الحالي المطبق في الجزائر: صدر هذا القانون من أجل إعطاء دفع جديد لمسيرة الاستثمارات في الجزائر، تميزت بنوده بتوضيح ما كان يمنحه القانون السابق بشكل قاطع وإرتكز على

[1] . 1القانون رقم 66-284 المؤرخ في 15جوان 1966 المتضمن قانون الاستثمار بالجريدة الرسمية،العدد 80،17،سبتمبر1966

مبادئ أساسية أهمها:

– إقرار مبدأ الحرية الكاملة للاستثمار والمساواة بين جميع المستثمرين في الواجبات والحقوق وإلغاء أي نوع من التصريح المسبق.

– تسهيل إنطلاق العملية الاستثمارية من خلال إيجاد طرق يتولى التعامل مع المستثمرين، ويتمثل حاليا بالشباك الموحد المركزي الموزع على ولايات الجزائر.

ولقد صدرت مراسيم تنفيذية تبعا لهذا الأمر وتمثلت في القانون المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيله وتنظيمه وتسييره، والقانون الذي يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري.

2– الإطار المؤسساتي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

2–1– الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمارات (ANDI):

بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01–03 الموافق ل20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الإستثمارات والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب ،وهي تتولى المهام التالية:

– ترقية الإستثمارات ومتابعتها؛

– استقبال المستثمرين المقيمين والغير مقيمين وإعلامهم ومساعدتهم؛

– تسهيل القيام بإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة الامركزية؛

– تسيير صندوق دعم الاستثمار لتطوير الاستثمار؛

– التأكد من إحترام الإلتزامات التي تعهد بها المستثمرين خلال مدة الإعفاء؛

– المشاركة في تطوير وترقية مجالات وأشكال جديدة للإستثمار.[1]

[1] . الأمر الرئاسي 01–03 المؤرخ في 20 أوت 2001 في الجريدة الرسمية رقم 47 المؤرخة في 22/08/2001، ص5.

2-2- الشباك الوحيد:

الشباك الوحيد غير مركزي هو جزء من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على المستوى المحلي، حيث ينشأ الشباك على مستوى الولاية، وهو يشمل إلى جانب إطارات الوكالة، ممثلين عن الإدارات التي تتدخل في مجال الاستثمار، كمأمور المجلس الشعبي البلدي وممثلي التعمير وتهيئة الإقليم والبيئة.[1]

يتكفل الشباك الوحيد بمهمة القيام بالترتيبات التأسيسية للمؤسسات، وتسهيل تنفيذ مشاريع الاستثمار، من خلال تسهيل وتبسيط الإجراءات القانونية لتأسيس مختلف المشاريع الإستثمارية .

2-3- المجلس الوطني للإستثمار:

أنشأ المجلس الوطني للاستثمار بمقتضى المادة 18 من الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 32001، يمثل المجلس الوطني للإستثمار هيئة إدارية، تتشكل من وزراء من مختلف القطاعات المعنية بالإستثمار، قطاع الجماعات المحلية، قطاع المالية، ترقية الإستثمارات، التجارة، الطاقة والمناجم، الصناعة، السياحة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى إمكانية الإستعانة بخبراء في مجال الاستثمار، وتتمثل أهم مهام المجلس الوطني للإستثمار فيمايلي:

- ✓إقتراح إستراتيجيات وأولويات تطوير الاستثمار؛
- ✓إقتراح التدابير التحفيزية للاستثمار؛
- ✓دراسة الاقتراحات المتعلقة بإدلراج مزايا جديدة أو تعديل المزايا القائمة؛[2]
- ✓دراسة قائمة النشاطات والسلع المستثناة من المزايا والموافقة عليها وكذلك تعديلها؛
- ✓دراسة مقاييس تحديد المشاريع التي تكتسي أهمية بالنسبة للإقتصاد الوطني والموافقة عليها؛
- ✓تقديم القروض الضرورية لتغطية البرنامج الوطني لتلرقية الاستثمار.

ثانيا: مقارنة المعاملة القانونية للإستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، المغرب

1- المعاملة القانونية للمستثمر الأجنبي:

أقر قانون الاستثمار في الجزائر بمبدأ المساواة في المعاملة ما بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب والجزائريين، من حيث الحقوق والإلتزامات المتعلقة بالإستثمار، مع إمكانية إستفادة المستثمر الأجنبي بمعاملة تفضيلية، وبمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، في حالة وجود إتفاقية مبرمة بين الدولة الجزائرية ودولة هذا المستثمر، أما قوانين الاستثمار في المغرب، فلم تنص على كيفية معاملة رأس المال الأجنبي.

---

[1] . رئاسة الجمهورية ،الأمانة العامة للحكومة، قانون الاستثمار،ص12

[2] . الجريدة الرسمية، العدد47، الطبعة الرسمية، الجزائر، الصادرة في 22 أوت 2001،ص7.

2- مجالات الاستثمار المسموحة للمستثمر الأجنبي:

أقر المشرع الجزائري من خلال قانون ترقية الاستثمار لسنة1993، بمبدأ التخصص للدولة أو لفروعها، حيث لم يسمح للمستثمرين الخواص الوطنيين والأجانب بالاستثمار في أنشطة إقتصادية محددة، وخصها للدولة وفروعها، أو أي شخص معنوي، معين صراحة بموجب نص تشريعي.[1]

غير أنه وبعد مرور عشر سنوات، ألغي المشرع الوطني مبدأ التخصص للدولة أو فروعها، حيث أصدر الأمر 01-03 المؤرخ في 20أوت 2001، والذي أقر فيه صراحة بمبدأ حرية الاستثمار في أي نشاط إقتصادي منتج للسلع والخدمات، مع مراعاة التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة .[2]

أما المشرع ، ، فقد منح للمستثمر الأجنبي، حرية الاستثمار في القطاعات التالية: الفلاحة، الصيد البحري، الصناعة المعلمية، الإنتاج، الصناعات التقليدية، الأشغال العامة، السياحة، النقل، التربية والتعليم، الصحة، التنشيط الشبابي والعناية بالطفولة، حماية البيئة والمحيط والبعث العقاري، إضافة إلى أنشطة وخدمات غير مالية أخرى.[3]

كما خص المشرع ، المؤسسات المصدرة كليا، والتي تعمل في تلك الأنشطة المعمول بها قانونيا، بمعاملة خاصة، تتضمن العديد من الحوافز والإمتيازات، وأخضعها لنظام المناطق الحرة، رغبة منه في تشجيع الاستثمار الموجه للتصدير.

أما الاستثمار في باقي القطاعات الاقتصادية في المغرب ، كقطاع الطاقة والمناجم، وقطاع التجارة الداخلية، إضافة إلى القطاع المالي، فقد أخضعها المشرع ، لبعض الضوابط من خلال إصدار قوانين تتضمن معاملات خاصة بها.

أما المشرع المغربي، فقد أعطى للمستثمر الأجنبي حرية الاستثمار في مختلف القطاعات الإقتصادية، غير أنه خص البعض منها، بمعاملات وإمتيازات خاصة ،كقطاع التأمين والائتمان ومنشآت تصدير المنتجات أو الخدمات والوكالات العقارية، إضافة إلى المنشآت التي تقام في المناطق المراد تنميتها، أما القطاع الفلاحي فقد أستثني من أحكام قانون الاستثمار المغربي، حيث أخضع

---

[1] .

[2] . المادة 38، من قانون ترقية الإستثمار لسنة1993، الجريدة الرسمية، العدد 64، الصادرة في 10 أكتوبر 1993،ص9. 2 ساعد بوراوي، مرجع سبق ذكره،ص 59. 3المادة 4، من الأمر رقم 01-03، مرجع سبق ذكره،ص 5

[3] . وزارة الصناعة والتحديد،و كالة النهوض بالصناعة والتحديد ،مجلة تشجيع الاستثمارات ،قانون عدد 120 لسنة 1993، المؤرخ في 27 ديسمبر 1993، المغرب ، سنة 2012ص 5.

لنظام تشريعي وضريبي خاص به، يضمن معاملات تفضيلية خاصة لما له من أهمية فالاقتصاد الوطني المغربي.

3– المشاركة الوطنية الموافقة المسبقة:

نص المشرع الجزائري على عدم إمكانية إنجاز إستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 51% على الأقل من رأس المال الإجتماعي .

أما بالنسبة لأنشطة الإسترداد بغرض إعادة بيع الواردات على حالها، المنجزة من طرف الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الأجانب، فقد إشترط المشرع الوطني أن تتم في شراكة لاتقل فيها المساهمة الوطنية المقيمة عن نسبة 30 % من رأس مال الإجتماعي كما إشترط المشرع الوطني على المستثمر الأجنبي التصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، قبل البدء في تأسيس مشروعه الاستثماري على أن تقوم تلك الوكالة بتسليمه المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالانجاز في مدة أقصاها 72 ساعة، وتسليمه المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالاستغلال في مدة أقصاها 10 أيام.[1]

أما في المغرب ، فنص قانونها الاستثماري على حرية إستثمار الأجانب، وتملكهم للمشاريع المختلفة، غير أنه نص على ضرورة أن تخضع بعض أنشطة الخدمات غير المصدرة كليا للموافقة المسبقة من اللجنة العليا للاستثمار،إذا تجاوزت مساهمة الأجانب فيها حدود 50% من رأس المال، ولم يحدد القانون المدة الزمنية الازمة للحصول على تلك الموافقة المسبقة، أما بالنسبة للقطاع الفلاحي، فقد سمح قانون الاستثمار ، للأجانب الاستثمار فيه، عن طريق كراء الأراضي الفلاحية واستغلالها دون السماح لهم بتملكها.[2]

اما قانون الاستثمار في المغرب فقد نص على ضرورة قيام المستثمر الأجنبي بتقديم تصريح بالتأسيس وفق مطبوع نموذجي للمصالح الإدارية المعنية بذلك وتعتبر رخصة التأسيس الممنوحة إذا سكتت الإدارة عن الجواب على الطلب المتعلق بها داخل أجل ستين يوما من تاريخ إيداع الطلب المذكور.

من خلال ما جاء في هذا العنصر نلاحظ بأن الدول العربية الثلاثة تشترط التصريح المسبق لدى الهيئات المكلفة بالإستثمار، غير أن الجزائر هي الوحيدة التي تفيد الإستثمارات الأجنبية بشرط

[1] . المادتين 3و5 من الأمر06-08 المؤرخ في 15 يوليو2006، الذي يعدل ويتمم الأمر 01-03،المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، المؤرخ في 19 يوليو 2006، ص17.

[2] .

الشراكة االوطنية، ولكن في المقابل إحتلت المرتبة الأولى ضمن هذه الدول الثلاثة من حيث قصر المدة الزمنية الازمة للحصول على ترخيص الاستثمار والإستفادة من المزايا.

4- الحق في الطعن المتعلق بالرفض أو إلغاء ترخيص التأسيس:

أقر قانون الاستثمار في الجزائر بحق المستثمرين الأجانب في الطعن المتعلق برفض طلبهم الإستفادة من المزايا، التي أقرها القانون الوطني، إضافة إلى حقهم في الطعن المتعلق بإلغاء ترخيص منح لهم مسبقا، على أن يمارس هذا الطعن خلال 15 يوما التي تلي تاريخ إخطار الإدارة أو الهيئة المعنية بالأمر في حالة صمتها، وعلى اللجنة المعنية بالطعن أن تفصل في هذه القضايا في أجل لا يتجاوز شهرا واحدا.

من الملاحظ هنا، عدم إدخال أي هيئة محايدة للنظر في هذا الشكل من الطعون، الأمر الذي قد يقلل من ثقة المستثمر الأجنبي في هذا المجال، وهو ما قد يدفعه إلى عدم إستثمار أمواله داخل الدولة الجزائرية .

وفي المغرب فلم يأتي ميثاق الاستثمارات على ذكر الطعون المقدمة، إحتجاجا على رفض أو إلغاء ترخيص الاستثمار، واكتفى المشرع المغربي بتحديد أسس الطعون المتعلقة بالضريبة، وقد قام بتأسيس لجان محلية وطنية متعلقة بالنظر في هذا النوع من الطعون.[1]

المطلب الثاني: تقييم مناخ الاستثمار في كل من الجزائر والمغرب وفقا للمؤشرات الدولية

أولا: التطورات من حيث الأداء والإمكانية

من خلال تحليل البيانات المتوافرة عن مؤشري الأداء والإمكانية في دول الدراسة، نسجل أن هذه الدول يمكن تصنيفها إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى كان أداؤها أعلى من إمكاناتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو مايعتبر تقدما في تطبيق السياسات الرامية إلى زيادة نصيبها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر،أما المجموعة الثانية فكان أداءها أقل من إمكاناتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر،أي أنه مازالت هناك فجوة بين أداء هذه المجموعة وقدرتها على زيادة نصيبها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والجدول يوضح ذلك.[2]

[1] . نورة بيري، عبود زرقون، محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر وتونس والمغرب) دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة 1996-2012، بحوث إقتصادية عربية، العددان 67-68، ص162.

[2] .

جدول رقم : (1–2)

يبين الترتيب العالمي لمؤشري الأداء والإمكانية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة خلال الفترة (2000–1010)

	200		2005		2009		2010	
	الأداء	الإمكانية	الأداء	الإمكانية	الأداء	الإمكانية	الأداء	الإمكانية
الجزائر	**119**	**87**	**118**	**66**	**82**	**77**	**102**	**62**
المغرب	**52**	**71**	**99**	**62**	**50**	**72**	**49**	**76**

Source :world investment report 2012 :towards a new Greneration of investment policies(new york and gneva : unctad ,2012) ,annex table no,28.

تشير مقارنة بيانات الأداء مع بيانات الإمكانية المبينة في الجدول رقم 1 إلى أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى كل من الجزائر والمغرب، لا يرقي إلى مستوى إمكانية هذه الدول في إستقطاب هذه التدفقات فالجزائر على سبيل المثال لم تنل سوى المرتبة 102 من حيث مستوى الأداء في سنة 2010 من أصل 141 دولة يشملها هذا المؤشر، وهذا بالرغم من المرتبة الجيدة التي تحتلها من حيث مؤشر الإمكانية، أما المغرب فنلاحظ أنها وبداية من سنة 2009، وبالرغم من إمكاناتها المتواضعة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر،إلا أنها حققت أداء أكبر من إمكاناتها، وإذا حللنا البيانات الواردة في الجدول، نلاحظ أن الجزائر والمغرب حققت تقدما في مؤشر الأداء خلال فترة 2000-2010 ونجد الجزائر التي إرتفع ترتيبها عالميا سنة 2009 إلى المرتبة 82 ولم تحتل سوى المرتبة 119 عام 2000.

ثانيا: واقع مناخ الأعمال:

يشمل مؤشر واقع مناخ الأعمال عدة عوامل أساسية يواجهها المستثمر عند القيام بنشاط الاستثمار في كل دولة، ومن هذه العوامل تحديات إقامة المشاريع من حيث عدد الإجراءات التي يجب القيام بها لتسجيل الشركات، والوقت الذي يستغرقه تنفيذ هذه الإجراءات محسوبا بالأيام، وتشمل أيضا الاجراءات والوقت الذي يستغرقه تنفيذ العقود، وتسوية حالات الإعسار في حال حدوث نزاعات بين المستثمر والجهات الرسمية أو غير الرسمية في الدولة المضيفة.

الجدول (2-2)

يبين ترتيب دول الدراسة في مؤشر مناخ الأعمال لسنة 2013

	الجزائر	المغرب
مرتبة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	152	97
بدء المشروع	154	52
إستخراج تراخيص البناء	178	79
الحصول على الكهرباء	125	62
تسجيل الممتلكات	172	163
الحصول على الائتمان	129	104
حماية المستثمرين	82	100
دفع الضرائب	170	110
التجارة عبر الحدود	129	47
تنفيذ العقود	126	88
تسوية حالات الإعسار	62	86

Source :internationale financial corporation : doing business in 2013.

بتحليل البيانات الواردة في الجدول رقم (2-2) التي تبين مناخ الأعمال في الجزائر والمغرب لسنة 2013، والذي يمثل ترتيبا يشمل 180 دولة، يتضح أن المغرب قد إحتلت المرتبة 50 ،وهي مرتبة حسنة تعكس الجهود المبذولة من طرفها خلال السنوات الماضية لتحسين مناخ الأعمال ،أما المغرب فقد إحتلت المرتبة 97، وهي مرتبة متوسطة، وتأتي الجزائر ضمن المراتب المتأخرة في هذا المؤشر.

وبالرغم من الإجراءات المتخذة لتحسين مناخ الأعمال في دول الدراسة، إلا أنها لم ترتق إلى المستوى الذي بلغته باقي دول العالم، بحيث لم تحتل مراكز متقدمة، الأمر الذي يدل على ضعف قدرة هذه البلدان على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويتحتم عليها إستكمال الإصلاحات المحفزة لمزاولة الأعمال والإستثمار ولا سيما القيام بمايلي:

- الإسراع في إزالة العقبات الإدارية والبيروقراطية التي تزيد من تكلفة مزاولة الأعمال؛
- تفعيل أداء المؤسسات الرسمية، ورفع مستوى الحكم الرشيد وبالأخص من خلال تفعيل تطبيق القوانين،

- تحسين مستوى البنى الأساسية للإتصالات والمواصلات؛
- تعزيز حماية المستثمرين ولا سيما صغار المستثمرين؛
- إستكمال تحرير التجارة، ولاسيما العربية، وتعميق التكامل الإقتصادي العربي من خلال تحرير التجارة والخدمات.

ثالثا: المكونات الإقتصادية

يعتبر المناخ الاستثماري وتشجيع جذب رأس المال الأجنبي عموما، والعربي خصوصا، للمساهمة في مشاريع التنمية الإقتصادية في الدولة، إحدى الركائز الأساسية لمواصلة إقتصاديات كل من الجزائر والمغرب مسيرتها عن طريق الإصلاح، وذلك من أجل تحقيق مستويات مرتفعة من الإنتاجية والرفاهية الاقتصادية والإجتماعية لجميع المواطنين، وتتمثل جملة العوامل الإقتصادية المتوافرة في دول الدراسة، والعاملة على جذب المستثمرين الأجانب من البلدان العربية، بعدة متغيرات نلخص بعضا منها فيماي لي:

1– مؤشرات الأداء الداخلي:

أ– حجم السوق:

تركز العديد من النظريات الإقتصادية وغالبية الدراسات الميدانية على أهمية وحجم السوق، كمحدد رئيسي لتفسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، حيث إن أعمال الشركات المتعددة الجنسيات تتطلب أسواقا كبيرة لتصريف منتجاتها قبل الاتجاه إلى التصدير، ويعرض الجدول بيانات حجم السوق لدول الدراسة.

جدول رقم (3–2)

يبين بيانات حجم سوق دول الدراسة الفترة (2000–2012)

(+)مليون دولار، (++) ألف نسمة، (+++) دولار

الدول	حجم السوق	2000	2005	2009	2010	2011	2012
الجزائر	GDP + السكان++	54790	102339	138199	161777	198538	207955
	GDPper+++	31719	333960	36383	37062	37726	38481
		1727	3013	3796	4363	5257	5403
المغرب	GDP++السكان +	37020	59523	909080	90770	99211	96729
	GDPper+++	28710	30125	31276	31642	32059	32521
		1275	19840	2861	2822	3044	2924

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

يضم سوق الجزائر والمغرب ما يقارب 81.779 مليون نسمة سنة2012، حيث تحتل الجزائر المرتبة الأولى بعدد سكان يبلغ 38.471 مليون نسمة، يليها المغرب ب 32.021 مليون نسمة ولكن لا يعتبر عدد السكان مؤشرا كافيا للتعبير عن حجم الطلب الفعلي في السوق المحلية، حيث يرتبط بالقدرة الشرائية للأفراد.

وبالرجوع إلى بيانات الناتج المحلي الإجمالي التي تؤخذ في غالب الأحيان للتعبير عن حجم السوق، والناتج المحلي الإجمالي الفردي التي تعتبر كمؤشر للقدرة الشرائية للأفراد نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي للجزائر والمغرب لم يعرف تغيرا كبيرا في الفترة (2000-2004) ،غير أنه بداية من سنة 2005 شهدت الجزائر زيادة كبيرة في الناتج المحلي الاجمالي ليبلغ سنة 2012 قيمة 208.955مليار دولار، ويرجع هذا الإرتفاع الكبير إلى مداخيل المحروقات التي عرفت أسعارها مستويات قياسية خلال هذه الفترة ،أما المغرب فقد سجلا بدورهما مستويات مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي في الفترة (2009-2012).

كذلك بملاحظة بيانات الدخل الفردي، نلاحظ أنها سجلت إرتفاعات كبيرة بالنسبة إلى كل دول الدراسة ،فقد قدر الدخل الفردي للجزائر سنة 2012 بـ: 54.3 دولار، بمعدل نمو قدره 2.77 بالمئة عن مقداره في سنة 2011 وبمعدل نمو قدره 23.8بالمئة عن مقداره في سنة 2010،أما المغرب عرف مستويات للدخل الفردي منخفضة نوعا ما، مقارنة بالجزائر والمغرب ،حيث تقدر هذه القيمة 30.44دولار سنة 2011لتنخفض إلى 2934 دولار سنة 2012 ،وبالنسبة لالمغرب فإن مستوى القدرة الشرائية لأفرادها الممثلة بمتوسط الدخل الفردي ،تعد جيدة كذلك ،حيث بلغت 4350 دولار سنة 2011.

هذه البيانات تدل إجمالا على تحسن القدرة الشرائية للأفراد، وهو ما يعتبر مؤشرا جيدا ومحفزا لدخول إستثمارات جديدة.

ب–معدل التضخم :

يعتبر معدل التضخم من بين أهم المؤشرات الدالة على سلامة السياسة النقدية للدولة المضيفة، ويوضح الشكل رقم (1-2) تطور معدل التضخم في الجزائر والمغرب خلال الفترة (2000- 2012) ونلاحظ استقرار نسبي لمعدلات التضخم في كل من الجزائر والمغرب خلال الفترة المذكورة، حيث لم تتجاوز هذه القيمة بالنسبة إلى المغرب معدل 4% سنة 2008 لتعود بعد

سنة 2009 إلى قيم في حدود 1% ،وقد سجلت المغرب معدلات بين 3 و5 بالمئة خلال الفترة (2000-2012)، أما الجزائر فقد عرفت تذبذبات عديدة في معدلات التضخم، كانت في حدود 3% سنة (2000-2008)، وترتفع سنة 2008 و2009 بسبب تنفيذ برنامج الانعاش الإقتصادي.

شكل رقم (1-2) : يبين تطور معدل التضخم في دول الدراسة فلال الفترة (1996-2012)

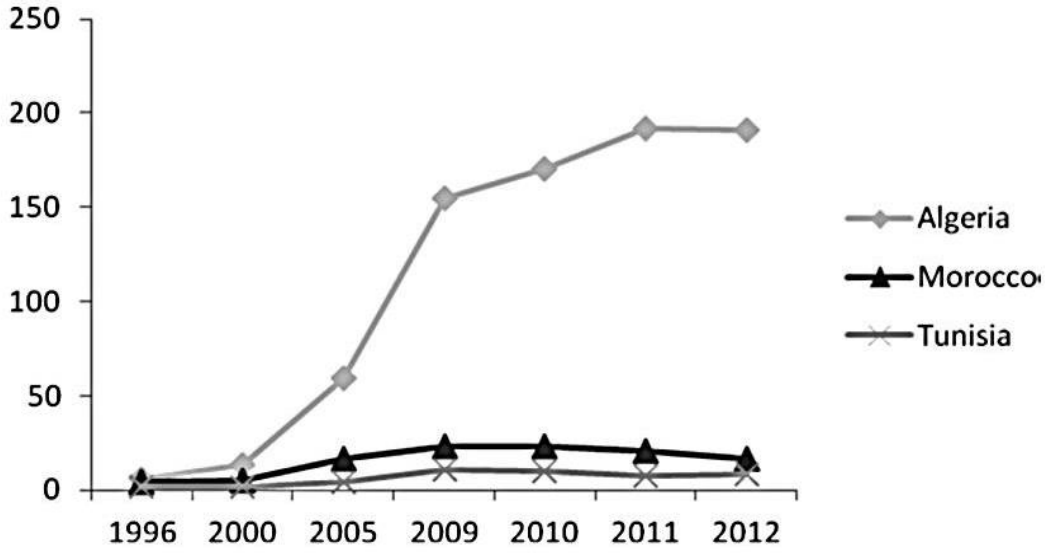

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي http:/databank .worldbank .or

2- مؤشرات الأداء الخارجي:

أ- الحساب الجاري:

بالنسبة إلى وضعية أداء الحسابات الجارية التي نعرضها في الشكل نلاحظ أن الجزائر حققت فائضا تجاريا مربحا خلال الفترة (2005-2011)، وهذا يرجع إلى إعتبارها دولة مصدرة للمحروقات، وبالتالي فان معدل الحساب الجاري بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي سوف يتبع بشدة سعر المحروقات الذي إنعكس إيجابا على رصيد حسابها الجاري، أما المغرب ، فجاءت معدلات حساباتها الجارية سالبة في الفترة نفسها.

الشكل رقم (2–2) يبين تطور معدل الحساب الجاري إلى إجمالي الناتج المحلي

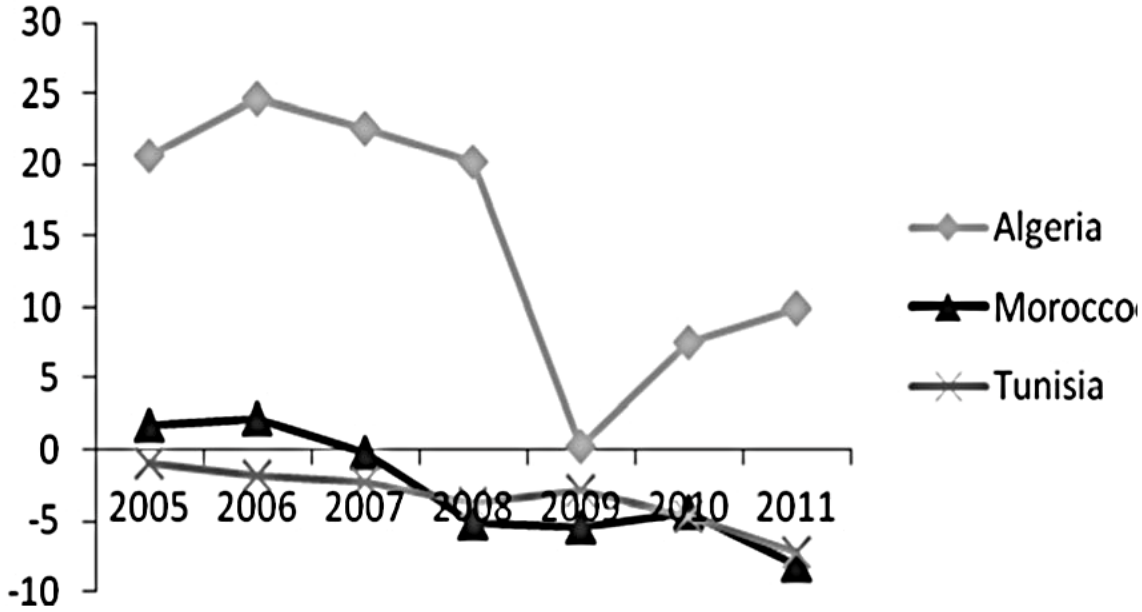

من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي http:/databank .worldbank .or

ب–إحتياطات الصرف:

لقد قفزت إحتياطات الصرف بما فيها الإحتياطي الذهبي للجزائر إلى مستويات جد مرتفعة بداية من عام 2005 حيث إستقرت في سنة 2012 عندما يقارب 190 مليار دولار، وهذا بفضل إرتفاع أسعار المحروقات.

أما المغرب فلم يسجل سوى 16 مليار دولار سنة 2012 بعد أن فاقت 23 مليار دولار سنة 2009، وبالنسبة إلى المغرب ،فقد سجلت إحتيطات صرف تقدر ب 9 مليارات دولار سنة 2013، وهذا ما يوضحه الشكل.

الشكل رقم (3–2): يبين تطور إحتياطات الصرف لدول الدراسة خلال الفترة (1996)

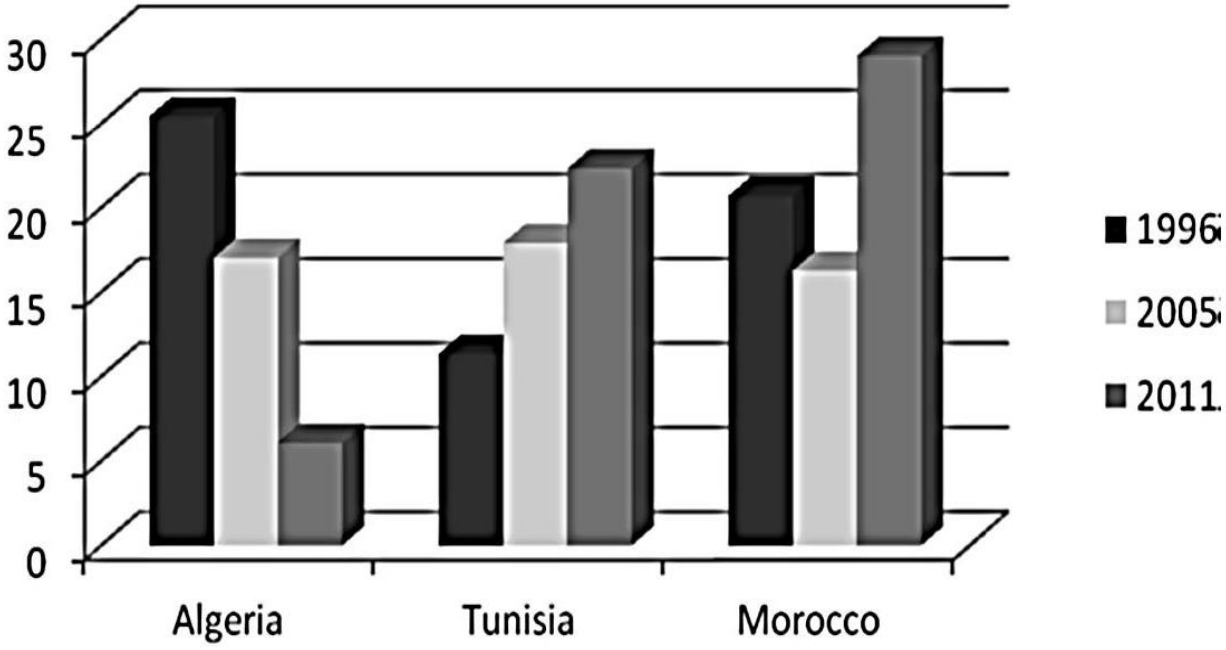

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي http:/databank .worldbank .or

ج– المديونية الخارجية:

وعلى صعيد المديونية الخارجية نلاحظ من خلال الشكل أنها تبلغ مستويات منخفضة في الجزائر، وهذا بعد التسديد المسبق لديونها في سنة 2006، حيث ساهمت الإتفاقيات المبرمة مع الدول ال12 الأعضاء في نهاية سنة 2006 لتبلغ 6 مليارات دولار، أما في المغرب، فلا تزال مستويات المديونية الخارجية تعرف إرتفاعا مطردا،حيث بلغت سنة 2011 قيمة 29 مليار دولار .وهو مايمثل نسبة 30 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

والوضعية نفسها تشهدها المغرب ، حيث تمثل نسبة المديونية الخارجية 48 بالمئة سنة 2011 من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسب تبقى في الحدود اللآمنة وفقا للمعايير الدولية الصادرة عن البنك الدولي.

المبحث الثاني: واقع الاستثمار الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة

سعيا منا لمعرفة نجاعة الحوافز الضريبية المطبقة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، المغرب ، سيتم في هذا المبحث مقارنة أهم الإجراءات القانونية والتنظيمية، المتعلقة بتوظيف المستثمر الأجنبي لأمواله داخل هذه الدول، إضافة إلى مختلف الضمانات الممنوحة لإستثماراته الأجنبية، تسهيلا لعمله، وأنشطته الإقتصادية المختلفة.

المطلب الأول :الحوافز الضريبية والضمانات المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أولا: الحوافز الضريبية :

جاء بمقتضى الأمر التشريعي رقم(01/03) المؤرخ في أول جمادى الثانية لعام 1422 الموافق لـ: 20 أوت سنة 2001، جملة من الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية المقدمة للمستثمرين، يمكننا إيجازها فيما يلي:

1– **مرحلة بدء الإنجاز** : يستفيد الإستثمار من الحوافز التالية:[1]

– تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة ؛

– الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة TVA فيما يخص السلع والخدمات؛

– الإعفاء من رسم نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الإستثمار المعني.

أما فيما يخص النظام الخاص، فقد تم منح مزايا لفائدة الإستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، بالإضافة إلى الإستثمارات ذات الأهمية الخاصة للإقتصاد الوطني، لا سيما عند استخدام تكنولوجيا خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة وتحمي الموارد الطبيعية وتدخر الطاقة وتفضي إلى تنمية مستديمة . وفيما يلي إيجاز للمزايا الممنوحة:

– الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار؛

– تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة 0.2% فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال ؛

[1] . الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 1 جمادى الثانية عام 1422 الموافق لـ20 غشت سنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار الجريدة الرسمية رقم 47 الصادرة في 22 غشت 2001،ص ص 5-6.

– تكفل الدولة جزئياً أو كليا بالمصاريف بعد تقييمها من الوكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الإستثمار ؛

– الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة TVA فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار، سواءً كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية، وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات الموجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة.

2- مرحلة انطلاق الاستغلال : بعد معاينة إنطلاق الإستغلال، تمنح المزايا التالية:

✓ الإعفاء لمدة عشرة (10) سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) ومن الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) على الأرباح الموزعة ومن الدفع الجزافي (VF) ومن الرسم على النشاط المهني (TAP) ؛

✓ الإعفاء لمدة عشر (10)سنوات ابتداءا من تاريخ الإقتناء من الرسم العقاري على الملكية العقارية التي تدخل في إطار الإستثمار.

✓ منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن أو تسهل الإستثمار مثل تأجيل العجز وآجال الإهتهلاك.

بالإضافة إلى ما سبق، فقد تضمن الأمر :01-03 المؤرخ في20/08/2001 مزايا أخرى أهمها:

✓ تقليص الأجل الممنوح لوكالة تطوير الإستثمار، من شهرين إلى شهر واحد للرد على المستثمر في حالة طلبه مزايا إضافية من الوكالة ؛

✓ عدم التفرقة بين المستثمر الوطني والمستثمر الأجنبي، وبين المستثمر العمومي والمستثمر الخاص وبين الشخص الطبيعي والشخص المعنوي، بحيث يحظى كليهما بمعاملة عادلة ومنصفة ؛

✓ في حالة عدم التوصل، عن طريق الجهات القضائية الجزائرية، إلى تسوية مرضية للنزاع بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية، يمكن لجوء المستثمر الأجنبي إلى هيئات التحكيم الدولية. ويمكن الإشارة إلى أن قانون المالية لسنة 1996، والمادة 138 من قانون الضرائب المباشرة، وكذا المادة 309 من قانون الضرائب قد تضمنت عدة مزايا للمستثمرين المنتجين والذين يصدرون سلعًا وخدمات إلى الأسواق الخارجية، نذكر منها:

✓ إعفاء الشركات القائمة بعمليات بيع السلع والخدمات للتصدير من دفع الضريبية المفروضة على أرباحها المحققة بصورة مؤقتة لمدة خمس (05)سنوات ؛

✓ إعفاء الشركات من آداء الدفع الجزافي (VF) بصورة مؤقتة لمدة خمس (05) سنوات.

✓ إمكانية استفادة المصدر من تخفيضات بنسبة تقدر بـ: 50% تمنحها الشركات الوطنية للملاحة البحرية والجوية، وتلك التي تمنحها الموانئ في مجال نقل البضائع.

جدول (2.4) يوضح مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2001-2013)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دولار	%	عدد مناصب الشغل	%
الصناعة	220	53.65	599200	74.61	23450	54.58
الخدمات	97	23.65	167118	20.81	10363	24.12
البناء والاشغال العمومية والهيدرولوكية والري	63	15.36	12082	1.5	6698	15.59
النقل	16	3.90	3991	0.49	505	1.17
الفلاحة	6	1.46	887	0.11	82	0.19
الصحة	5	1.21	6192	0.77	737	1.71
السياحة	3	0.73	13587	1.69	1124	2.61
المجموع	410	100	803.057		42959	100

المصدر: من الموقعwww.andi.dz.

ثانيا :ضمانات الاستثمار الممنوحة ضمن قانون الاستثمار الجزائري

جاءت هذه الضمانت من خلال النصوص القانونية التي تضمنها قانون النقد والقرض وهي كالتالي:

1- المساواة في المعاملة:

يضمن قانون الاستثمار الجزائري للمستثمرين الأجانب نفس المعاملة التي يعامل بها المستثمر الوطني، ومبدأ عدم التمييز وعدم الحق في المصادرة وضمان حماية الملكية الفردية، كما نص القانون على عدم التمييز بين المستثمرين الأجانب مع مراعاة أحكام الإتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع دولهم الأصلية، ويشير القانون كذلك إلى عدم إمكانية إجراء مراجعة أو إلغاء في المستقبل للمزايا المقدمة

للإستثمارات المنجزة طبقا لهذا القانون، ولكن يسمح القانون بقدر من المرونة إذ يعطي للمستثمر الحق بأن تشمله التعديلات الجديدة المدخلة على القانون، فقد أشار القانون إلى عدم إمكانية القيام بمصادرة إدارية كالتأميم،

وإذا تم ذلك بموجب التشريع فيترتب على الدولة تقديم تفويض عادل ومنصف للمستثمر وبالتالي هو تشريع لتحفيز اللإستثمار وليس تشرعا بهدف الرقابة فقط ويستند إلى مبدأ الحيادية.[1]

2- إمكانية اللجوء الى التحكيم:

بعد صدور المرسوم التشريعي رقم (09-93) تم السماح بإدراج بنود تنص على إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولى في حالة منازعات الاستثمار حيث أن كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية مهما كان السبب، يخضع للجهات القضائية المختصة، إلا في حالة وجود إتفاق خاص يسمح للطرفين بالتوصل إلى إتفاق باللجوء إلى تحكيم خاص. [2]

3- إمكانية تحويل الأرباح:

وفقا للأمر (03-01) لقانون الاستثمار الجزائري فإنه يسمح بتحويل رؤوس الأموال المستثمرة والعوائد الناجمة عنه بشروط محددة، فهذه الأموال لا تشمل إلا الإستثمارات المنجزة بتقديم مساهمة في رأس المال بعملة قابلة للتحويل الحر[3].

المطلب الثاني: الحوافز الضريبية والضمانات المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب

إن أبرز الخطوات المتبعة من قبل المملكة المغربية لتشجيع الاستثمار صدور القانون العام للضرائب المقرر بموجب المادة 5 من قانون المالية رقم 43-96 المعدل والمتمم للقانون 18-95 والذي اعتبر بمثابة ميثاق الاستثمارات،وفي مايلي سيتم عرض أهم الحوافز الجاذبة للمستثمرين التي جاء بها هذا القانون: [4]

1- **مساهمة الدولة:** لقد تم إنشاء صندوق تشجيع الاستثمار بموجب المادة 29 من قانون المالية رقم 26- 99 بهدف حساب العمليات المتعلقة بتولي الدولة بتكلفة الامتيازات الممنوحة للاستثمارات في

[1] . منصوري الزين، واقع وأفاق سياسة الإستثمار في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ،العدد 02، ماي 2005، ص138.

[2] . دحماي سامية، تقييم مناخ الإستثمار دراسة حالة الجزائر ،أطروحة لنيل شهادة الدكتراه، علوم إقتصادية وعلوم التسيير،فرع تحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر،1004-2005،ص 199

[3] . قادري عبد العزيز، الاستثمارات الدولية (التحكيم التجاري الدولي)، دار هومة، الجزائر، 2004، 215.

[4] .

إطار المادة 17 من قانون الإطار رقم 18-95 أي يشكل ميثاق الاستثمار (البنية التحتية خارج الموقع،شراء الأراضي والتكوين المهني).

ويهدف هذا الصندوق إلى حساب العمليات المتعلقة بتولي الدولة بتكلفة الإمتيازات الممنوحة للاستثمارات في إطار نظام عقود الاستثمار المرتبطة بالبنيات التحتية الخارجية وشراء الأراضي الخاصة بالمشاريع والقيام بعمليات التكوين المهني،ويجب على مشاريع الاستثمار التي يمكنها الاستفادة من دعم الدولة عن طريق هذا الصندوق، أن تتوفر على معاير المقررة في الميثاق المذكور ومرسومه التطبيق:

- ✓ استثمار يعادل أو يفوق 200 مليون درهم؛
- ✓ خلق 250 فرصة عمل أو أكثر؛
- ✓ ضمان نقل التكنولوجيا؛
- ✓ المساهمة في حماية البيئة.
- ✓ وتستفيد المقاولات المستوفية للشروط المذكورة من الامتيازات التالية:
- ✓ فيما يتعلق بالأراضي ،ستساهم الدولة في مصاريف اقتناء الدولة لإنجاز برنامج الإستثمار ،
- ✓ وذلك في حدود 20 % من قمة الأرض التي سيقام عليها المشروع؛
- ✓ مساهمة الدولة، فيما يتعلق بالبنيات التحتية خارج الموقع، في نفقات البنيات التحتية الخارجية
- ✓ الضرورية لإنجاز برنامج الاستثمار، وذلك في حدود 5% من المبلغ الإجمالي لبرنامج الإستثمار.

2– تخفيض معدل ضريبة القيمة المضافة:

ويكون التخفيض على المبيعات والخدمات التى تنتجها المصانع الصغيرة التي تحقق رقم أعمال سنوي يساوي أو أقل عن 500000 درهم. وتوجد ثلاث أنواع من المعدلات سارية المفعول:

- ✓ المعدل العادي 20% ؛
- ✓ المعدل المخفض بنسبة 7% لبعض المنتجات الإستهلاكية، و10% على بعض المنتجات
- ✓ الغذائية، و14% بالنسبة للمنتجات الأخرى.

3– إعفاء من معدل الضريبة على الشركات:

أ– الإعفاء من الضرائب على الشركات بصفة دائمة فيما يخص:

– البنك الإسلامي للتنمية BID ؛ – البنك الإفريقي للتنمية BAD ؛ – مؤسسة التمويل الدولية SFD ؛ – مؤسسات استثمار رئس المال المخاطر. ب– الإعفاء من الضرائب على الشركات بصفة مؤقتة :

– الإعفاء الكلي للضريبة على الشركات لمدة خمس سنوات متتالية؛ – الشركات التي تقوم بإنتاج وتصدير السلع والخدمات وتكون بدء من السنة الأولى للتصدير؛ – الشركات الفندقية للسياحة.

4– التحفيزات القانونية

لتشجيع المستثمرين الأجانب على إنشاء مشاريع استثمارية بالمغرب تم اعتماد ميثاق الإستثمار، وحسب المادة الثانية منه، فإن التدابير المنصوص عليها في الميثاق تهدف إلى:

- ✓ تخفيض العبء الضريبي المتعلق بعمليات شراء المعدات والآلات والسلع التجهيزية والأراضي اللازمة لإنجاز الإستثمار؛
- ✓ تخفيض نسب الضريبة المفروضة على الدخول والأرباح؛
- ✓ سن نظام ضريبي لفائدة التنمية الجهورية؛[1]
- ✓ تعزيز الضمانات المملوكة للمستثمرين بتيسير طرق الطعن فيما يتعلق بالنظام الضريبي الوطني أو
- ✓ المحلي؛
- ✓ إنعاش مناطق التصدير الحرة.

وقد تضمن الميثاق جملة من التدابير ذات الطابع الضريبي يمكن إجمالها فيما يلي:[2]

الرسوم الجمركية : وفقا للمادة الثالثة من ميثاق الاستثمار يفرض رسم إستراد بسعر لا يقل عن 2.5% من قيمة السلع المستوردة أو بسعر لا يتجاوز 10% منها، وفضلا عن ذلك تعفى السلع التجهيزية والمعدات والآلات الازمة لإنعاش وتنمية الاستثمار من الاقتطاع الضريبي عند الاستراد.

الضريبة على القيمة المضافة: حسب المادة الرابعة من ميثاق الاستثمار تعفى من الضريبة على القيمة المضافة في الداخل وحين استراد السلع التجهيزية والمعدات والآلات المقررة إدراجها في حساب الأصول الثابتة وتخول الحق في الخصم طبقا للتشريع المتعلق بالضريبة على القيمة المضافة.

رسوم التسجيل:تنص المادة الخامسة من ميثاق الاستثمار على الإعفاء من رسوم التسجيل في عقود شراء الأراضي المعدة لإنجاز مشروع من مشاريع الاستثمار شريطة إنجاز المشروع خلال أجل لا يتجاوز 24 شهرا إبتداءا من تاريخ العقد،ويفرض رسم التسجيل نسبة 2.5% على عقود شراء الأراضي المعدة لقيام بعمليات البناء وعمليات الشراء الأول للبناءات من قبل أشخاص طبيعيين أو

[1] . خلف الله زكرياء، مرجع سبق ذكره، ص9.

[2] . جمال بلخباط، جدوى الإستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الإقتصادي (دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتراه في العلوم الإقتصادية، جامعة باتنة،2014-2015، ص169.

معنويين غير مؤسسات الإئتمان أو شركات التأمين،هذا الرسم أقصاه 0.50% على حصص المساهمة في الشركات حين تأسيسها أو زيادة رأس مالها.

الضريبة على الشركات وعلى الدخل: تحدد المادتين السابعة والثامنة من ميثاق الاستثمار الإعفاءات والتخفيضات من الضريبة على الشركات وعلى الدخل على النحو التالي:

تخفيض نسبة الضريبة على الشركات إلى 3.5 %؛

تعدل نسبة الضريبة العامة على الدخل بحيث لا تزيد نسبة الضريبة القصوى على 41.5%؛ تعفى منشآت تصدير المنتجات أو الخدمات بالنسبة إلى مجموع رقم معاملاتها المتعلق بالتصدير والمنجز بالعملات الأجنبية من الضريبة على أرباح الشركات طوال فترة 5 سنوات ومن تخفيض نسبته 50% من الضريبة المذكورة بعد هذه الفترة؛

تستفيد المنشآت التي ستقام بالأقاليم التي تتميز بنظام ضريبي تفضيلي من تخفيض نسبة 50% من الضريبة على الشركات طوال خمس سنوات المالية الأولى التالية لتاريخ إستغلالها؛

تستفيد منشآت الصناعة التقليدية التي يكون إنتاجها حصيلة عمل يدوي أساسا من تخفيض نسبته50% من الضريبة على الشركات طوال خمس سنوات المالية الأولى التالية لتاريخ إستغلالها وذلك أينما وجد مكان إقامتها.1

المبحث الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة

لعلى أهم نتيجة نود الوصول إليها في هذا المبحث من الدراسة، هو مدى قدرة كل دولة من هذه الدول المغربية، الجزائر ، والمغرب على تنويع الدول الأم للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها، من أجل التقليل من المخاطر وتجنب شكل من أشكال التبعية الإقتصادية، لأي دولة أو إقليم إقتصادي ما، غير أنه من الجدير بالذكر هنا، قبل بدأ التحليل، أن فترات البيانات المعتمدة عليها في هذا المبحث تختلف من دولة إلى أخرى، وذلك لعدم قدرتنا على الوصول إلى البيانات حول التوزيع الجغرافي للإستثمار الأجنبي المباشر إلى تلك الدول الثلاثة، خلال فترة زمنية مشتركة.

المطلب الأول التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول الدراسة

أولا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بلغ نصيب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للسنوات 2002-2013 حوالي 803057 مليون دولار ب410 مشروع رغم أنها تشكل نسبة 1% من إجمالي الاستثمارات.

جدول (5–2) يمثل تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوافدة الى دول العربية الجزائر والمغرب بالمليون دولار خلال الفترة 2000 – 2015

السنة	الجزائر	المغرب
2000	280	422
2001	1108	2807
2002	1065	481
2003	638	2314
2004	882	895
2005	1145	1465
2006	1888	2449
2007	1743	2805
2008	2632	2487
2009	2746	1952
2010	2301	1574
2011	2581	6528
2012	1499	2728
2013	1691	3298
2014	1506	3560.9
2015	- 785.3	- 3162.3

من إعداد الطلبة بالإعتماد على بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2016، ص114 - 125.

تعتبر الصناعة هي القطاع الذي يستحوذ على إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بحوالي 5599200 مليون دينار جزائري، ما يعادل أكثر من نصف هذه الاستثمارات أما المرتبة الثانية تعود إلى قطاع الخدمات بنسبة 23.65% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية بحوالي 167118 مليون دينار جزائري،

لأن قطاع الصناعة والخدمات يتميزان بمردودية عالية للشركات الأجنبية خاصة في قطاع المحروقات إضافة إلى بعض الأنشطة الصناعية مثل المنتجات الصيدلانية خاصة الشراكة التي أقامتها الشركة الجزائرية للدواء "صيدال"مع الشركة السعودية لانتاج الدواء بمبلغ 15 مليون دولار، والشركات الأمريكية "فايور باكسنارليلي" بمبلغ 100مليون دولار، إلا أن قطاع الفلاحة والصحة رغم الأهمية الكبيرة لهما في الإقتصاد الوطني نجد أنهما يمثلان نسبة 1% من عدد المشاريع الإجمالية بحوالي 887 مليون دينار جزائري، و6192 مليون دينار جزائري على التوالي.

أما في مجال قطاع المحروقات في الفترة 2010-2015

بلغت القيمة الإجمالية للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي حققت في الجزائر 14.01 مليار دولار في الفترة الممتدة من 2010 الى 2015 بمتوسط سنوي يقدر بـ 2.3 مليار دولار، وفي سنة 2015 وصلت قيمة الاستثمارات الخارجية المباشرة إلى 3 .2 مليار دولار بنسبة ارتفاع 45 بالمائة مقارنة بسنة 12014 .

ويبين التقسيم حسب فرع النشاط أن أكثر من 99 بالمائة من هذه الاستثمارات تم تحقيقها في نشاط المحروقات خلال 6 سنوات الأخيرة بقيمة 9 .13 مليار دولار بينما وجهت 112 مليون دولار نحو الفروع الطاقوية الأخرى وكذا تحلية مياه البحر.

ثانيا : التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب

جدول (6–2) يبين التوزيع القطاعي لإجمالي الإستثمارات الأجنبية الواردة إلى المغرب خلال الفتر (ة 2001 –2012)

القطاع	القيمة (بالمليون درهم مغرب)	النسبة من الاجمالي
الاتصالات	62619.3	20.87
العقارات	57002.7	19.00
البنوك	23960	7.98
الصناعة	59999.4	19.99
السياحة	41147.1	13.71
القابضة	7805.3	2.60
النقل	4760.2	1.59
التجارة	7709.9	2.57
الطاقة والمناجم	13044.7	4.35
التأمين	4503.2	1.25
الاشغال الكبرى	2739.1	0.91
الدراسات	710.8	0.24
الفلاحة	504.6	0.17
خدمات اخرى	12559.6	4.19
متنوع	1025.7	0.34
الأجمالي	300091.6	100

Source: office des changes: « recettes des investissements directs étrangers au Maroc, répartition par secteur d'activité de 2001à2005,et de 2006 à2010

نلاحظ بأن قطاع الطاقة قد إستحوذ على المرتبة الأولى بالرغم من أنه سجل إنخفاظات متتالية منذ سنة 2008، الأمر الذي يعزى في الغالب إلى الإنخفاض الكلي للإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المغرب بسبب تداعيات أحداث الربيع العربي ومع ذلك، فقد حافظ قطاع الطاقة على المرتبة الأولى مابين القطاعات الأخرى حيث بلغت قيمة رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة الواردة إلى هذا القطاع خلال تلك الفترة 2763.3 مليون دينار المغرب ي وهو ما يمثل أزيد من 74% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتعلقة بنفس الفترة.

وتاتي في المرتبة الثانية قطاع الصناعة المعملية برصيد 1224.7 مليون دينار المغرب ي،وهو ما يمثل حوالي 33 %من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المغرب خلال الفترة (2002-2013)

وقد تعود جاذبية قطاع الطاقة في المغرب إلى مجموعة التخفيضات الضريبية، التي أقرتها الحكومة في مجال الاستثمار في الطاقة بناءا على القانون الجديد للطاقة لسنة 2000.

أما بالنسبة لقطاع الخدمات وبالرغم من أنه إحتل المرتبة الثانية سنة 2012، غير أن بيانات الوكالة ، ة للنهوض بالاستثمار الخارجي تبين أن هذا القطاع يحتل المرتبة الثالثة بعد قطاع الصناعة المعملية فيما يخص إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المغرب خلال كامل الفترة (2002-2013)، حيث أن قيمته لم تكن تتجاوز تلك المتعلقة بقطاع الصناعة المعملية ،ما عدا في السنتين 2006و2012، الأمر الذي يرجع إلى خصخصة Tunisie Telecom سنة 2006 بمبلغ 2972 مليون دينار المغرب ي وشراء 13% من رأس مال االبنك ، BT المقدر ب 218 مليون دينار المغرب ي سنة 2012 من طرف le crédit mutuel frençai، وشراء catar télécom ل15% من أسهم شركة الإتصالات ، ة télécommunication بقيمة 636.9 مليون دينار المغرب ي كما أن نزول قطاع الصناعة المعملية إلى المرتبة الثالثة سنة 2012، لم يكن بسبب إنخفاض رصيده من رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة وانما بالعكس فقد شاهد هذا القطاع زيادة في مستوى رصيده من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية لسنة 2012 غير أنها لم تكن بقدر تلك الموجهة إلى قطاع الخدمات، أما المراتب فقد بقيت من نصيب قطاع السياحة والعقارات وقطاع الفلاحة برصيد 98.1 مليون دينار المغرب ي و42.86 مليون دينار المغرب ي على التوالي وهو ما مثل 1.13% و0.49%، على التوالى من إجمالى الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المغرب خلال الفترة 2002-2013 .

عند دراسة وتحليل التوزيع القطاعي للإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى هذه الدول الثلاثة ، تبين لنا تركز أكثر التدفقات في الجزائر على عدد قليل من القطاعات الإقتصادية ،على نسبة جد كبيرة من إجمالي تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة فقد إستقطبت قطاعات (الطاقة ،الإتصالات، البناء والأشغال العمومية في حين أهملت باقي القطاعات خاصة قطاع السياحة وقطاع البنوك والتأمينات، الأمر الذي يترجم في الغالب بتهميش هذه القطاعات ،وعدم تفعيل القدرات والإمكانيات المتوفرة لديها.

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول الدراسة

أولا: التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر:

تعتير الولايات المتحدة الأمريكية أهم مستثمر في الجزائر بإجمالي3487 مليون دولار للسنوات 2000- 2013 تليها فرنسا بإجمالي 1743 مليون دولار، أما على صعيد الدول العربية نلاحظ أن مصر تأتي على رأس الدول العربية المستثمرة في الجزائر بإجمالي 1308 مليون دولار تليها المملكة العربية المتحدة بإجمالي 893مليون دولار .

ثانيا: التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى المغرب

من خلال الجدول نلاحظ أن التوزيع الاجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب خلال الفترة (2000-2012) تصدر استثمارات دول الاتحاد الاروبي المرتبة الأولى، وذلك بنسبة تقارب 74.5% من الإجمالي، وفرنسا في المرتبة الأولى وذلك خلال كامل الفترة، بإجمالي قدر بأكبر من144.2 مليار درهم مغربي، ممثلا بحوالي 49% من الإجمالي، تلتها إسبانيا بنسبة تزيد عن 44مليار درهم مغربي، وهو ما يمثل أزيد من 14.5% من الإجمالي، أما الدول العربية فلم تمثل إلا حوالي 15.5% من الإجمالي،وقد إحتلت دولة الإمارات المرتبة الأوى ما بين الدول العربية المستثمرة في المغرب،وذلك بنسبة تقارب 9 % من الاجمالي ،تليها الكويت بحوالي 3% ثم السعودية بنسبة تقارب 2% من الإجمالي،أما الاستثمارات الأمريكية، فلم تزد عن 3.5% من الإجمالي، أغلبها من الولايات المتحدة الأمريكية .

ولعلى أهم ملاحظة بمجرد إلقاء نظرة بسيطة على التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المغرب خلال الفترة 2001- 2014، هي محافظة أغلب الدول الأجنبية على نصيبها من تلك الاستثمارات في كل سنة من تلك الفترة، وبذلك محافظتها على ترتيبها دوليا لدى المغرب، الأمر الذي قد يجعل في طياته بعض المخاوف أو المخاطر على السيادة الوطنية للدولة المغربية، وتبعيتها الاقتصادية لتلك الدول، خاصة تلك التي تتربع على الحصص الكبرى من الإستثمارات الأجنبية.

ثالثا: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب :

على صعيد التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المغرب سنة 2014، نلاحظ بأن دولة فرنسا مثلت أكبر مستثمر أجنبي لهذا البلد، برصيد زاد عن 260 مليون دينار المغرب ي، وجه 71 % إلى قطاع الصناعة المعملية،تلتها النمسا في المرتبة الثانية بقيمة 247مليون

دينار المغرب ي، موجه أكثر من 99% من المبلغ المستثمر إلى قطاع الطاقة وبعدها كندا برصيد 217.2 مليون دينار المغرب ي ثم بريطانيا برصيد 202 مليون دينار المغرب ي وبعدها إطاليا وقطر برصيد 155.7 و145.2 مليون دينار المغرب ي على

التوالي أما الباقي، والذي لايمثل إلا نسبة جد ضعيفة من الاجمالي فوزع على دول أخرى من العالم.

غير أنه من جهة أخرى فان ترتيب الدول المستثمرة في المغرب سنة 2012، وفقا لما وفرته من مناصب عمل جديدة، قد يقلب الموازين نوعا ما ظهرا على عقب، حيث تتصدر فرنسا مرة أخرى المرتبة الأولى بتوفيرها لحوالي 126175 منصب عمل جديد، وهو ما يمثل 33.1% من إجمالي ما وفرته إستثمارت أجنبية المباشرة الواردة إلى المغرب ، سنة 2013 من مناصب عمل جديدة لتأتي في المرتبة الثانية إيطاليا ،بحوالي 59848 منصب عمل ،ثم ألمانيا ب 54827 منصب عمل جديد،وبعدها بلجيكا ب 17670 منصب.

أما عن التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المغرب خلال الفترة (2006– 2013)، وفقا لمجموعات الدولة المختلفة فنلاحظ بأن دول التحاد الأروبي إحتلت المرتبة الأولى برصيد إجمالي قدر في نهاية 2014 بحوالي 11593 مليون دينار المغرب ي وهو ما يمثل أكثر من 53% من الاجمالي لتأتي الدول العربية في المرتبة الثانية برصيد إجمالي قدره 5299.5 مليون دنار المغرب ي والذي يمثل بنسبة 24.4 % من الاجمالي ثم الدول الأمريكية برصيد 1925.57 مليون دينار المغرب ي، وهو مايمثل 8.86% من الاجمالي لتأتي في الأخير الدول الأسيوية برصيد لا يتجاوز 1.5% من الاجمالي .

المطلب الثالث عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة

أولا: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

✓نقص التمويل الازم والذي يعتبر أهم معيق للإستثمار بنسبة 19.2%، عدم كفاية السوق وعدم وجود برامج تمويل متخصصة بالإضافة إلى عوائق التكلفة مجسدة في إرتفاع تكاليف الإنتاج وعوائق التسويق؛

✓ثقل وتعقيد النظام الإداري ولا سيما من حيث غنتشار البيروقراطية وتداخل الصلاحيات والذي يعتبر ثاني عائق للإستثمار بنسبة 18.4%؛

✓التأخر الكبير في بعض ميادين التحول الإقتصادي مقارنة ببعض الدول النامية وذلك بسبب التباطؤ في إنجاز بعض الإصلاحات؛

✓ضعف البنية التحتية وعدم توفر الخدمات الأساسية للمستثمرين في مواقع الاستثمار كخدمات الماء والكهرباء والغاز، خطوط الهاتف وقنوات صرف المياه في مواقع الاستثمار؛[1]

✓تأرجح البنية السياسية والأمنية رغم تحسين الأوضاع الأمنية والسياسية خلال السنوات الأخيرة، إلا أن المستثمرين سواء الوطنيين أو الأجانب لا يزالون متخوفون من البيئة السياسية والأمنية في الجزائر؛

✓عدم كفاية إجراءات الترويج للفرص الإستثمارية وصعوبة الوصول إلى معلومات؛

✓إنتشار مظاهر الفساد المتمثلة في الرشوة والوساطة والتعصب رغم الجهود المبذولة لمحاربتها؛

✓مشكلة العقار الصناعي حيث أن جوهر الإشكال يكمن أساسا في طول المدة الزمنية التي تستغرقها

✓الهيئات في منح قرار إستغلال العقار؛

✓الغموض في بعض النصوص القانونية، مما نتج عنه عمليات التأويل المختلفة في فهمها ،والبعض

✓منها لا يصدر في الوقت المناسب، ضف إلى ذلك أن بعض القوانين عادة عامة وليست مخصصة لظاهرة معينة مما أدى إلى تخوف المستثمر بسبب عدم تناسب قوانين الاستثمار في الجزائر مع المتغيرات العالمية وعدم السرعة في تطبيق القوانين؛

✓ مشاكل مصرفية : الجهة التي يمكن أن تمول المؤسسات الصناعية لتزاول نشاطها بصفة عادية هي البنوك، هذه الأخيرة لا تتميز بالشفافية ضف إلى ذلك مرونة النظام المصرفي وطول مدة دراسات ملفات القروض، إرتفاع أسعار الفائدة، بطئ الإجراءات تحويل الأرباح والأجور إلى الخارج خاصة مع تنامي ظاهرة العولمة؛

✓ المستثمر الأجنبي لا يعتمد فقط على البيانات والقوانين التي تصدر من تلك الدولة وإنما على الدراسات والمنشورات السنوية التي تعدها مراكز الأبحاث والمعلومات المتخصصة في العالم، والتي تعمل على ترتيب وضع الدول في العالم على ضوء المتغيرات والأبحاث السياسية، الإقتصادية والإجتماعية في أغلب الأحيان تكون منجزة لخدمة مصالح الدول الكبرى.

[1] . حمدي مريم،الإستثمار الأجنب المباشر في الجزائر بين التحفيز القانوني والواقع المعيق،مجلة الفكر،كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بسكرة،العدد العاشر،ص340.

✓ طول الإجراءات وتعقيدها بالإضافة إلى كثرة الوثائق المطلوبة لإنشاء المشروع،كما يبين الجدول التالي:

ثانيا: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب

يعاني مناخ الاستثمار في المغرب من نقائص متعددة أثرت بشكل مباشر على حجم التدفقات الواردة إليه ومنها:

مشكلة العقار الصناعي: يعتبر العقار الصناعي من أهم العوائق التي تواجه المستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب وذلك من خلال:

✓ قلة المعروض من الأراضي المعدة للإستثمار وإرتفاع تكلفتها بسبب المضاربة؛

✓ عدم توفر بعض الأوعية العقارية على عقود الملكية وعدم تسوية وضعيتها القانونية؛

✓ صعوبة تحديد المالكين الحقيقيين للأراضي؛

✓ تعقد الإجراءات الإدارية الخاصة بالحصول على العقار وتسجيل الممتلكات)يحتاج إلى 8 إجراءات وفي مدة 60 يوما وبتكلفة تمثل 5.9% من قيمة العقار.[1]

✓ البنية التحتية: رغم الإنجازات التي حققتها المغرب في مجال البنية التحتية ،إلا أن هناك نقائص عديدة لا زالت تميز قطاعي النقل والمواصلات)طرق البرية على وجه الخصوص(والإتصالات) الإتفاع النسبي لأسعار الإتصالات والخاصة بمشكلة الهاتف النقال(. وهو ما جعل المستثمرون يعتبرون في دراسة لمنتدى الإقتصادي العالمي أن النقص في المعروض من البنى التحتية هو العائق الثالث للإستثمار بنسبة 11.6% بعد كل من الحاجة إلى التمويل ب 18% والرشوة ب 17.7.1%

عوائق قانونية :وتتمثل هذه الصعوبات في النقاط التالية:

✓ بطئ تكيف المنظومة القانونية المتعلقة بعالم الأعمال لتتلاءم مع القوانين الدولية، خاصة بعد إنفتاح الإقتصاد المغربي على العالم الخارجي من خلال إبرامه لعدة إتفاقيات للتجارة الحرة؛ – قلة خبرة القضاة في المسائل المتعلقة بقانون الأعمال وبقضايا التحكيم والنزاعات التجارية؛ – إنتشار الرشوة في قطاع العدالة المغربية؛

صعوبات تمويلية: تتمثل في:

الحجم الكبير للضمانات المطلوبة،والتي تمثل 230% من قيمة القرض البنكي؛

[1] . خيالي خيرة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الإقتصادي بالدول النامية مع الإشارة الى حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتراه ،علوم إقتصادية، جامعة ورقلة، 2000-2012،ص 116.

صرامة الإطار التشريعي المنظم لعمليات منح القروض؛

غياب المعلومات المفصلة عن طرق الحصول على القروض والتسهيلات المالية.

إنتشار أنشطة السوق السوداء:

تمثل أنشطة السوق السوداء حوالي 36.4% من الناتج الداخلي الخام للمغرب، وقد مست قطاعات عديدة كالتهرب (12% من واردات المغرب)، الإقتباس والتقليد غير شرعي بمعدل 58%، في حين أن المعدل العالمي هم 39% وكبدت الخزينة المغربية خسائر هامة تقدر ب7.5 مليار درهم سنويا.

إن الانتشار الكبير لأنشطة هذه السوق سيساهم في تسويق صورة غير مشجعة عن المغرب ويضع المستثمرين المحليين والأجانب أمام منافسة غير متكافئة وغير شريفة ويقلل من أرباحهم لصالح المتعاملين في هذه السوق.

ثالثا: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب وتتمثل فيمايلي:

ضيق السوق المحلي: أدى ضيق السوق المحلي إلى عزوف أكبر الشركات الأجنبية عن الاستثمار في المغرب ، حيث لا يتعدى عدد السكان حسب الإحصائيات 10.32006 مليون نسمة، ولا يتعدى الدخل السنوي للفرد ، 2751 دولار أمريكي ،مقارنة ب 3400 دولار أمريكي في الجزائر و 2165 دولار أمريكي في المغرب.

تركز الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الموجهة للتصدير وتحديدا في قطاع النسيج والملابس: ويتميز هذا القطاع بالضعف في النقاط التالية:

لا يتوفر لالمغرب أنواع من الخيط الطبيعي أو الصناعي، إذ أن أغلب الشركات العاملة في هذا القطاع تقوم بإستراد المواد الأولية من السوق الخارجي؛

يتميز قطاع النسيج بإعتماد كثافة رأس المال، وبالتالي فإن نسبة المحتوى التكنلوجي عادة ما تكون ضئيلة، مما يجعل مساهمته في نقل التكنلوجيا محدودة؛ – قطاع النسيج ، قطاع تصديري، فهو يتعرض حتما إلى تذبذبات الأسعار في السوق الدولية.

خلاصة الفصل:

عملت الجزائر على منح المستثمر الأجنبي العديد من الإعفاءات الضريبية، الكلية والجزئية، المؤقتة وحتى الدائمة، سعيا منها وراء تحسين مناخها الإستثماري، وتحقيق مستويات أعلى من الاستثمار، بما يمكنها من دفع عجلة التنمية الإقتصادية، من خلال زيادة حجم تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة والإستفادة مما لهذا النوع من الاستثمار من مزايا وآثار إيجابية على باقي الإستثمارات المحلية.

غير أن تتبعنا للحوافز الضريبية المطبقة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة الجزائرية، ومقارنتها بتلك المعمول بها المغرب، يبين لنا وبشكل واضح إنخفاض وضعف المزايا والحوافز الضريبية المقدمة في الجزائر، هذا راجع لإنخفاض حجمها، وضعف كفاءتها في توجيه المشاريع الإقتصادية لما يخدم الأهداف المسطرة للمجتمع، سواء تعلق الأمر بالمعاملة الضريبية التفضيلية للأرباح ورأس مال المستثمر، أو تلك المقررة للمبيعات وعمليات الإستراد والتصدير.

الخاتمة

خاتمــة

تعتبر الاستثمارات من المواضيع الهامة التي اهتم بها الإقتصاديون في الماضي والحاضر في معظم الدول، وتعد الاستثمارات من المفاهيم التي شهدت قدرا ملحوظا من الآراء المتفاوتة حول مدى تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي، كما أن للإستثمار دور فعال في النشاط الإقتصادي فهو وسيلة هامة لتوفير فرص تشغيل الأيدي العاملة، ونقل تكنولوجيا الإنتاج، والخبرات الإدارية، وتحديث الصناعات المحلية،

وتوفير القدرات التنافسية التصديرية للإقتصاد.

كما أن للإستثمار الأجنبي المباشر دور فعال في النشاط الإقتصادي فهو وسيلة هامة لتوفير فرص تشغيل الأيدي العاملة، ونقل تكنولوجيا الإنتاج والخبرات الإدارية، وتحديث الصناعات المحلية وتوفير القدرات التنافسية التصديرية للإقتصاد.

إن الجزائر بوصفها من دول العالم المنافسة للفوز بأكبر نسبة ممكنة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ولمواكبة ما هو سائد عالميا من إستخدام واسع للحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، عملت على إصدار عدة تشريعات تتميز بحزمة هائلة من الحوافز الضريبية، وبالتالي تهيئة الأرضية القانونية والتشريعية لتسهيل عملية الاستثمار وحماية المستثمرين، وبالتالي إعطاء دفعة جديدة للإقتصاد الوطني.

وعلى ضوء ما تقدم من بيانات في هذه الدراسة، تبين لنا وبوضوح انخفاض قدرة الدولة الجزائرية على إستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مقارنة بتونس والمغرب، هذا بمقارنة نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة، إضافة إلى إنخفاض ترتيب الجزائر ضمن مؤشر الأداء والإمكانية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، وتصنيفها ضمن مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض والإمكانيات المرتفعة، وهذا ما يدل على إمتلاك الجزائر لإمكانيات تمكنها من تحقيق مستويات أعلى في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لم يبلغ هدفه ويأتي بثماره في الجزائر مقارنة بتونس والمغرب، وهذا ما يستدعي تحسين المناخ الإستثماري وتوجيه الحوافز الضريبية نحو قطاعات معينة ذات مزايا تنافسية، وتخفيض المعدلات الضريبية.

نتائج الدراسة:

- تسعى معظم دول العالم لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر للإستفادة أكثر ما يمكن من إيجابياته، فتعمل على تهيئة مناخ إستثماري فعال جاذب للإستثمار، ومطابق للمقاييس والمؤشرات الدولية ويتم تحديد نجاعة هذا المناخ من خلال المؤشرات تصدرها المنظمات العالمية مثل المنظمة العربية لضمان الاستثمار، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والبنك الدولي.

- يعكس المناخ الإستثماري للدولة المضيفة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة والصادرة منها، وكلما كان هذا المناخ متكاملا وتتوفر فيه جميع العوامل الأساسية التي تدخل في تكوينه وبصفة متطورة وكلما كان مطابقا للمقاييس الدولية كلما أدى ذلك إلى جذب تدفقات إستثمارية أكثر.

- تعتبر سياسات الاستثمار من بين أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويؤثر في تنظيمها وضبطها حرص الدولة على تحسين مناخها الإستثماري، حيث أن هذه السياسات من الضروري أن تخضع للتحديث والتحسين بما يتلائم مع التطورات والوضع الداخلي للدولة والوضع الخارجي المحيط بها ،لتقف عند متطلبات المستثمرين الأجانب وتضمن إستقطابهم.

- عملت الحكومة الجزائرية بدورها على تحسين مناخها الإستثماري من خلال إنتاجها جملة من الإصلاحات في سبيل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة حصتها منه، وقد سمحت هذه الإصلاحات بتصحيح التوازنات الإقتصادية ومؤشر الإقتصاد الكلي ،وساعدت على تعزيز الإنفتاح الإقتصادي وجلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر بالنظر إلى أنها كانت شبه معدومة قبل هذه الإصلاحات لكن حصيلتها منها لطالما كانت ضئيلة جدا ،وبالنتيجة هي تعبر عن ضرورة إتباع المزيد من التحسينات على مستوى مكونات مناخها الإستثماري.

- إن القانون الجديد لتطوير الاستثمار في الجزائر لسنة 2001 ينص على المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب، ولكن نجد هؤلاء يستفيدون أكثر من المحليين ،لأنهم يتوفرون على مؤهلات تقنية ومالية هائلة مكتسبة من قبل، كما أن هذه المؤسسات الأجنبية المستثمرة، تغادر البلد المضيف إلى بلد آخر إذا كانت هناك ضغوطا ضريبة توجهها عند إنتهاء مهلة الإستفادة.

- إضافة إلى كون الاستثمار الأجنبي المباشر تدفق لرؤوس الأموال، فهو يؤثر على الإقتصاد من خلال تدفق التكنولوجيا وتكملة للإدخار وإستثمار المحليين ،كما أن له أثار على مستوى العمالة وميزان المدفوعات، أما على المستوى العالمي فهو يساهم بشكل كبير في تحرير وعولمة الإقتصاد الدولي

،أين أصبح نفس الإنتاج أو نفس العلامة التجارية تنتج في جميع نقاط العالم، مستعملة بذلك نفس المعايير التكنولوجية، مما أدى إلى ما يسمى بوحدة الإنتاج.

تأكيد الفرضيات:

- بالنسبة للفرضية الأولى المتعلقة بحرص الدول المضيفة على تكثيف جهودها لتحسين مناخها الاستثماري، أثبتنا صحتها نسبيا، حيث أن هذه الجهود يختلف حجمها من دولة إلى أخرى بحسب الأهمية التي توليها الدول المضيفة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر وجذبه إلى إقتصادها، كما أن هذه الجهود عادة ما تفتقر إلى التوجيه حول أي جانب في مكونات المناخ الاستثماري هو أكثر أهمية في عملية جذب المستثمرين الأجانب.

- بالنسبة للفرضية الثانية إفترضت الدراسة أن الحوافز الممنوحة في دول الدراسة ليس لها دور فعال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر،أثبتنا صحتها نسبيا، من خلال الدراسة التطبيقية التي عرضناها في هذا البحث تبين أن الحوافز الضريبية ليست من المحددات الرئيسية المتحكمة في قرارات الاستثمار حيث تأتي في المرتية الثانية بعد توفير المناخ الاستثماري الملائم من إستقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية ووضوح وثبات القوانين وتشريعات الاستثمار، سهولة وتبسيط الاجراءات وتوفير الأطر المؤسسية والقانونية المناسبة، كل هذه العوامل تزيد من ثقة المستثمر الأجنبي وتزيد من تدفقات الإستثمارات الأجنبية.

- بالنسبة للفرضية الثالثة التي إفترضت إنخفاض القدرة التنافسية للدولة الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بتونس والمغرب هذا ما تم تأكيده في الدراسة من خلال تحليل التوزيع القطاعي لتدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، تركز أكثر هذه التدفقات على عدد قليل من القطاعات الإقتصادية الوطنية، عكس ما هو عليه الحال في كل من تونس والمغرب وهو ما يعكس لنا عدم قدرة الدولة الجزائرية على ترشيد هذا النوع من الإستثمارات، حيث إستحوذ قطاعي الطاقة والخدمات على أكبر تدفق من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، في حين لم يمثل نصيب باقي القطاعات، خاصة قطاعي الفلاحة والسياحة إلا نسب قليلة منها، الأمر الذي يترجم في الغالب بتهميش السلطات الوطنية لهذه القطاعات، وعدم تفعيل قدراتها وإمكانياتها.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1- الكتب:

1. إبراهيم متولى إبراهيم حسن المغربي،دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي،دار الفكر الجامعي، دط، الاسكندرية،2011.

2. باسم حمادي، الاستثمار الأجنبي المباشر (FID)، منشورات الحلقي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت- لبنان، 2014.

3. باسم حمادي،الإستثمار الأجنبي المباشر (FID)، منشورات الحلقي الحقوقية، الطبعة الأولى،بيروت- لبنان، 2014 .

4. باشوندة رفيق،داني كبير معاشو،تحليل سلوك المؤسسة اتجاه العبء الجبائي،الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة،كلية العوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة البليدة،2003.

5. الجوزي جميلة،حماني سامية، دور استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسية في اتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية ،العدد06-2015.

6. حامد العربي لحضري، تقييم الاستثمارات، دار المكتبة العلمية للنشر والتوزيع، دط، القاهرة،2000 .

7. حامد عبد المجيد دراز،محمد عمر أبو دوح، مبادئ المالية العامة،الدار الجامعية، دط، الإسكندرية،
2006 .

8. حامد عبد المحمد دزار،سعيد عبد العزيز عثمان،مبادئ المالية العامة،الدار الجامعية،الطبعة الثانية، الإسكندرية ،2003 .

9. حسين عوضة،عبد الرؤوف قطيش،المالية العامة(دراسة مقارنة)، منشورات الحبلي الحقوقية،د ط، بيروت،2013.

10. خالد الخطيب،التدقيق على الاستثمار في الشركات المتعددة الجنسيات،دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى،2012م-1433ه

11. خالد شحادة الخطيب،أحمد زهير الشامية،أسس المالية العامة،دار وائل للنشر،الطبعة الرابعة، عمان،2012 .

12. دريد كامل آل شبيب،الاستثمار والتحليل الاستثماري، الطبعة العربية ،الأردن،2009

13. رضا عبد السلام،محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة)دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق آسيا مع التطبيق على مصر،دكتراه في الاقتصاد،المملكة المتحدة،2008

14. رضا عبد السلام،محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة،ودراسة مقارنة لتجارب شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا الاتنية ، الطبعة الأولى ،2002.

15. سليمان عمر عبد الوهاب ،الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في ضوء الاقتصاد الإسلامي ، الطبعة الأولى ، الاكادميون للنشر والتوزيع ،الأردن ،2010.

16. سوزي عدلى ناشد، الوجيز في المالية العامة،دار الجامعة الجديدة للنشر،دط،الاسكندرية، 2000

17. شبايكي سعدان،تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني الجزائري،ديوان المطبوعات الجامعية ،1997

18. طارق الحاج،المالية العامة،دار الصفاء للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،عمان،1990

19. طالبي محمد،أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد06

20. طاهر حردان، أساسيات الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،2012، 1433

21. عبد الباسط علي جاسم الزبيدي،المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها) دراسة مقارنة(، دار الكتب والوثائق القومية،الطبعة الأولى،2015

22. عبد الرزاق حمد حسين الجبور، دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية)بلدان عربية

مختارة للمدة1990 -2005(، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2014 -1435

23. عبد المجيد القدي،السياسة الجبائية وتأهيل المؤسسة،الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة سطيف،الجزائر،2001.

24. عبد المجيد قدي،المدخل إلى السياسة الإقتصادية الكلية،ديوان المطبوعات الجامعية،الطبعة الثانية،

الجزائر،2005.

25. عبد المنعم فوزي،المالية العامة والسياسة المالية،دار النهضة العربية،دط،بيروت،1881.

26. عبد الناصر نور،الضرائب ومحاسبتها،دار المسيرة للنشر والتوزيع للطباعة،الطبعة الأولى، الأردن،2003 .

27. عبد النعيم فوزي،المالية العامة والسياسة المالية،دار النهظة العربية للطباعة والنشر،دط، لبنان.

28. علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار الميسر للنشر، الطبعة الأولى، 2009.

29. عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية، دط ،الإسكندرية،2003

30. عمر هاشم محمد صدقة، ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولى، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى،2008 .

31. عميروش محمد شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مكتبة حسين العصرية.

32. غازي عبد الرزاق النقاش،المالية العامة)تحليل أسس اقتصاديات المالية(،دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان،2001.

33. فتحي أحمد ذياب،اقتصاديات المالية العامة،دار رضوان للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، عمان، 2013

34. فليح حسن خلف،المالية العامة،حدارا للكتاب العلمي للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، عمان، 2008

35. فوزي عطوي،المالية العامة)النظم الضريبية وموازنة الدولة(،منشورات الحبلي الحقوقية،د ط،2003

36. قادري عبد العزيز،الاستثمارات الدولية التحكيم التجاري الدولي،العلمية للنشر والتوزيع، دط،الجزائر،2004

37. قدي عبد المجيد،المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية،ديوان المطبوعات الجامعية، دط، الجزائر،2003.

38. محمد جمال ذنيبات،المالية العامة والتشريع المالي،المالية العامة والتشريع المالي،الطبعة الأولى، عمان،2003 .

39. محمد خصاونة،المالية العامة النظرية والتطبيق،دار المناهج للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،2014.

40. محمد سيد السعيد،الشركات متعددة الجنسيات آثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية،الهيئة المصرية للكتاب،دط، مصر

41. محمد عباس محرزي،اقتصاديات الجباية والضرائب،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،الطبعة الرابعة، الجزائر، 2008

42. محمد عبد العزيز عبد الله عبد،الاستثمار الأجنبي المباشر)في الدول الاسلامية في ضوء الاقتصاد الاسلامي (،دار النفائس،الطبعة الاولى،2005، الاردن.

43. مدحت القريش،التنمية الإقتصادية،نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، الأردن،2007. 44. معراج هوري،القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد والأزمة المالية،دار كنوز للنشر والتوزيع، دط، الأردن، 2002.

2-الرسائل والأطروحات الجامعية:

1- بدري جمال،عملية الرقابة الجبائية على الغش والتهرب الضريبي،رسالة ماجستير في الحقوق، إدارة مالية، جامعة الجزائر،2008-2009.

2- بندر بن سالم الزهراني، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، دراسة قياسية للفترة من 1980-2000، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الملك سعود، المملكة السعودية.

3- حسين سلمى،الإستثمار الاجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية، رسالة الماجستير في علوم التسيير، جامعة المدية ،2007-2008.

4- سالكي سعاد،دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر،دراسة بعض دول المغرب العربي،رسالة ماجستير ،تسيير الدولي للمؤسسات،مالية دولية،جامعة تلمسان،2010-

5- عبد الكريم بعداش، الاستثمار الاجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.

6- عبد الكريم بعداش،الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الإقتصاد الجزائري خلال فترة 1996-2005، رسالة دكتراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر،2007/2008.

7- علي الصحراوي،مظاهر الجباية في الدول النامية وآثارها غلى الاستثمار الخاص من خلال إجراءات التحريض الضريبي،رسالة ماجستير ،معهد العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،1992.

8- علي صحراوي،مظاهر الجباية في الدول النامية وأثرها على الاستثمار الخاص من خلال إجراءات التحريض الضريبي، رسالة ماجستير،معهد العلوم الإقتصادية،جامعة الجزائر،1992.

9- قاشي يوسف،فعالية النظام الضريبي في ظل إفرازات العولمة الاقتصادية دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة بومرداس،2008-2009.

10- كريمة فرحي،أهمية الاستثمار الأجنبي في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين تركيا الصين مصر والجزائر،أطروحة دكتوراه العلوم الإقتصادية،جامعة الجزائر.

3- الملتقيات والمجلات العلمية:

4- الجوزي جميلة،حماني سامية، دور استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسية في اتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية ،العدد06- 2015.

5- طالبي محمد،أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد06.

6- عبد المجيد القدي،السياسة الجبائية وتأهيل المؤسسة،الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة سطيف،الجزائر،2001.

7- محمد مراس، قياس علاقة تكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر،المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية-عدد02، جوان2005.

ثانيا: مراجع باللغة الفرنسية

.1Kojima kiyoshi، direct foreign investment،biling and sonsltd،london،1982

.2OCDE،dèfinition des rèfèrence dètallè des investissements internationaux، paris، 1983.

.3Présenté au séminaire de haut niveau sur la réalisation du potentiel d'investissement du potentiel d inversement rentable en Afrique،organisé par l'institut de FMI en coopération avec l'institut multilatéral Afrique، Tunis ،28fèvrier -1er mars 2006.

.4Stephen heymer، the international operation of national firm:a study of direct foreign investment ،thesis of doctorat ،canada،1960